د. تشاك فرايليخ

سيناريو هارمجدون: إسرائيل وتهديد "الإرهاب النووي"

أنا لا أنتمي إلى أولئك الذين يعتقدون بأنه إذا كانت إيران تمتلك سلاحًا نوويًا فإنها ستسارع إلى استخدامه ضد إحدى جاراتها. فإيران تعلم علم اليقين أن أي عملٍ من هذا القبيل سوف يعود بها آلاف السنين إلى الوراء. بل إن الخطر الحقيقي يكمن في وقوع السلاح النووي في أيدي جماعة إرهابية لن تتوانى عن استخدامه على الفور. فسوف يرسلونه في حاويةٍ مسيَّرة من خلال نظام تحديد المواقع العالمي إلى أحد الموانئ الرئيسة في الولايات المتحدة أو أوروبا أو إسرائيل.

وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، كانون الأول ٢٠٠٨[١]

ليس هناك خطر أشدّ على الأمن العالمي من التهديد الذي يفرضه الإرهاب النووي، وليس هناك من مهمّة فورية أخرى تقتضي من المجتمع الدولي التعامل معها أهمّ من التعامل مع هذا التهديد.

الرئيس الأميركي باراك أوباما، ١٦ حزيران ٢٠٠٩[٢]

تعريف

كاتب هذه الدراسة، د. تشاك فرايليخ، كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس الأمن القومي في إسرائيل، وهو الآن زميل رئيسي في مدرسة كينيدي في جامعة هارفارد (Harvard Kennedy School)، حيث انتهى من تأليف كتابٍ حول عمليات اتخاذ القرارات التي تمس الأمن القومي في إسرائيل. كما يعمل أستاذًا مشاركًا في جامعة نيويورك. تسلّط هذه الدراسة الضوء على ما يسمى "تهديد الإرهاب النووي" الذي تواجهه إسرائيل، وتستعرض السيناريوهات المحّددة التي قد يتحول فيها التهديد إلى حقيقة واقعة. وتستعرض الدراسة بعد ذلك الخيارات السياساتية المتاحة أمام إسرائيل للتعامل مع هذا التهديد، سواء أكان ذلك بمفردها أم بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية. وقد نشرت الدراسة باللغة الإنكليزية في الموقع الإلكتروني لـ "مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية" في جامعة بار إيلان. تجدر الإشارة إلى أن هارمجدون أو أرمجدون هي كلمة جاءت من العبرية.

قنبلة نووية صغيرة

وهارمجدون أو جبل مجيدو بحسب المفهوم التوراتي هي المعركة الفاصلة بين الخير والشرّ أو بين الله والشيطان والتي في إثرها تكون نهاية العالم.

[قضايا إسرائيلية]

مقدمة

لقد كان تركيز إسرائيل على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية على البرنامج النووي الإيراني شاملاً بكل ما تحمله الكلمة من معنى، بحيث فاق جميع التهديدات الأخرى التي تحيط بها. فممّا لا شك فيه أن امتلاك إيران للسلاح النووي يشكّل تهديدًا جسيمًا لإسرائيل، قد يطال وجودها. وقد يكون استحواذ المسألة الإيرانية على إسرائيل قد صرف نظرها عن تهديدٍ آخر، قد لا يقلّ عنها في صعوبة مواجهته في واقع الأمر. ويكمن هذا التهديد في الإرهاب النووي.

ينقسم الخبراء وواضعو السياسات حول احتمالية الإرهاب النووي، وذلك بقدْر انقسامهم حول احتمال استخدام إيران للأسلحة النووية إذا ما نجحت في الحصول عليها. ومع ذلك، يتّفق هؤلاء الخبراء وواضعو السياسات في مسألةٍ واحدة، وهي أن تهديد الإرهاب النووي ليس مجرّد وَهْم أو سراب. بل إن الخطورة النابعة من هذا التهديد حقيقية ولا يمكن تجاهلها أو استثناؤها.

تسلّط هذه الدراسة الضوء على تهديد الإرهاب النووي الذي تواجهه إسرائيل. وهي تُستهل باستعراض نبذةٍ عامة حول طبيعة هذا التهديد قبل أن تتطرّق إلى الجهات التي يمكنها تنفيذ أعمال الإرهاب النووي ضد إسرائيل، والآليات التي تستطيع هذه الجهات توظيفها من أجل الحصول على الأسلحة النووية والأهداف التي يمكن أن تضربها بها، بالإضافة إلى السيناريوهات المحدّدة التي قد يتحول فيها التهديد الذي يعتري إسرائيل إلى حقيقة واقعة. وتستعرض الدراسة بعد ذلك الخيارات السياساتية المتاحة أمام إسرائيل للتعامل مع هذا التهديد، سواء أكان ذلك بمفردها أم بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية.

الفصل الأول:
التهديد الذي يشكله الإرهاب النووي

لا تزال وتيرة التهديد الذي يفرضه الإرهاب النووي تتزايد وتتفاقم بموجب التقارير التي تصدر تباعًا منذ العام ٢٠٠٣. فعلى سبيل المثال، حذّرت الإستراتيجية القومية بشأن محاربة الإرهاب الصادرة عن الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٣ من أن خطورة الإرهاب النووي قد ازدادت بصورة ملحوظة، وأنه يفرض أحد أعظم التهديدات التي تساور الأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها. كما أكد التقرير الصادر في العام ٢٠٠٦ على أن أعمال الإرهاب التي توظِّف أسلحة الدمار الشامل تشكّل أخطر تهديدٍ على الإطلاق. وفضلاً عن ذلك،

حذر التقرير الصادر في العام ٢٠٠٨ عن هيئة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، والتي عيّنها الكونغرس الأميركي، من أن خطر الإرهاب النووي يشهد تزايدًا. وفي ظل غياب الإجراءات الدولية العاجلة والحاسمة، فمن المحتمل ارتكاب أعمال إرهابية باستخدام الأسلحة النووية أو البيولوجية في مكان ما في العالم بحلول العام ٢٠١٣.

وقد صنّف الرئيس جورج بوش والرئيس باراك أوباما الإرهاب النووي باعتباره أعظم تهديدٍ يواجه الولايات المتحدة. وبالفعل، فمن المقرّر أن يعقد الرئيس أوباما قمةً دوليةً تركّز على تهديد الإرهاب النووي في شهر أبريل ٢٠١٠ (نُشرت هذه الدراسة قبل انعقاد هذه القمة- المحّرر). وقد أقرّ جون مايكل مكونيل (John Michael McConnell)، مدير هيئة الاستخبارات القومية، في شهادته التي أدلى بها أمام الكونغرس خلال شهر شباط ٢٠٠٨، بأن تنظيم القاعدة وغيره من الجماعات الإرهابية لا تزال تواصل سعيها للحصول على الأسلحة النووية.[٣] كما حذر وزير الدفاع الأميركي السابق ويليام بيري (William Perry) من أن احتمال شن هجوم إرهابي باستخدام الأسلحة النووية خلال السنوات العشر القادمة يتجاوز في نسبته ٥٠٪، وهي وجهة نظر يوافقه فيها الخبير غراهام أليسون (Graham Allison) من جامعة هارفارد.[٤] وفضلاً عن ذلك، صرح وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس (Robert Gates) في شهر كانون الثاني بأن "الفكرة التي تقول بأن إرهابيًا سوف يمتلك سلاحًا من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما السلاح النووي"[٥] تنزع النوم عن عينيه طوال الليل.

لقد وثّقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ١٨ حالةً من السرقات التي سُرِق فيها البلوتونيوم واليورانيوم عالي التخصيب اللذين يستخدمان في صناعة الأسلحة النووية.[٦] كما أن هناك المئات من الحالات التي ثبت فيها سرقة مواد نووية في جميع أنحاء العالم. وخلال الفترة التي امتدّت اثنيْ عشر شهرًا حتى ٣٠ حزيران ٢٠٠٨، تم الإبلاغ عن ما يقرب من ٢٥٠ حالة سرقت فيها مواد نووية أو إشعاعية، وذلك بغض النظر عن الكميات الصغيرة التي سرِقت من هذه المواد. وقد دفع هذا الأمر رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى التحذير من أن "إمكانية حصول الإرهابيين على المواد النووية وغيرها من المواد المشعة لا تزال تشكل تهديدًا جسيمًا".[٧] وخلال عاميْ ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، نُشرت تقارير تفيد بقيام تنظيم القاعدة وحركة طالبان بشنّ ثلاثة اعتداءات إرهابية على مواقع نووية باكستانية.[٨]

في ظل هذه الحقائق، هناك تقديرات بوجود ما يزيد عن ٢٠٠ موقع في أنحاء مختلفة من العالم يستطيع الإرهابيون الحصول منها على قنبلة نووية كاملة أو على المواد الانشطارية الضرورية لتجميع مثل هذه القنبلة.[٩]

خلال شهر تشرين الثاني ١٩٩٥، زرع أعضاء الجماعات الإرهابية الشيشانية "قنبلةً قذرةً" في حديقة موسكو العامة، غير أنهم أخبروا إحدى المحطات التلفزيونية بذلك وأحجموا عن تفجيرها.[١٠] وفي يوم ١٤ تشرين الأول ٢٠٠١، نُشرت تقارير تفيد بأن إسرائيل ألقت القبض على رجل مرتبط بتنظيم القاعدة كان يحاول دخول البلاد من مدينة رام الله في الضفة الغربية وهو يحمل قنبلةً إشعاعيةً في حقيبته.[١١] وبعد شهر واحد فقط من اعتداءات ١١ أيلول، وبالتحديد في يوم ١١ تشرين الأول ٢٠٠١، أطْلع مدير وكالة الاستخبارات الأميركية جورج تينيت (George Tenet) الرئيس بوش على تقرير يفيد بقيام تنظيم القاعدة بوضع قنبلة نووية في مدينة نيويورك. وقد تم نشر فريق دعم لمواجهة حالات الطوارئ النووية إلى نيويورك. وكان من حسن الحظ أن ذلك التقرير كان يمثل إنذارًا كاذبًا.[١٢] ولأخذ جانب الحيْطة والحذر، فقد تم نشر ٢٦ فريقاً من فرق دعم مواجهة حالات الطوارئ النووية في جميع أنحاء الولايات المتحدة من أجل الكشف عن التهديدات التي تنطوي على استخدام أسلحة نووية وضمان الاستجابة لها. وتعمل هذه الفرق بصورة دورية على مسح المدن للبحث عن إشارات على وجود أسلحة نووية، وذلك باستخدام الطائرات المروحية والنفاثة المزوّدة بمعدات خاصة للكشف عن الإشعاعات.[١٣]

وبحسب تقديرات الخبراء النوويين، تستطيع الجماعة الإرهابية التي تملك القدرات الكافية وتتمتع بالتنظيم الجيد تصنيع قنبلة نووية بسيطة دون الحصول على مساعدة من أية دولة، شريطة أن تتمكن من تأمين ما يكفيها من المواد الانشطارية لها.[١٤] فلا تحتاج هذه القنبلة إلا إلى ٢٠ – ١٠٠ كيلوغرام من المواد الانشطارية، التي يمكن شراؤها بكميات صغيرة، بحيث يزيد هذا الأمر من صعوبة الكشف عنها.[١٥] وتخفّ حدّة هذه الصعوبة بدرجة ملموسة إذا ما قدّمت دولةٌ ما قنبلةً كاملةً لتلك الجماعة، بل إنه يمكن تجاوز هذه الصعوبة بالكلية.

وفي الوقت الحاضر، يبدو أن القاعدة هي المنظمة الإرهابية الوحيدة التي يمكن أن تملك القدرة على تصنيع قنبلة نووية خاصة بها، وذلك على الرغم من أنها قد لا تمتلك القدرات التي تلزمها لذلك.[١٦] وقد سعت القاعدة إلى الحصول على التكنولوجيا والمواد النووية، بما فيها اليورانيوم عالي التخصيب، منذ بداية العقد التاسع من القرن الماضي. كما أكّد أسامة بن لادن على "الواجب المقدس" الذي يملي

على تنظيمه استخدام الأسلحة النووية ضد الولايات المتحدة. وفي العام ٢٠٠١، أعلن التنظيم عن هدفه المتمثل في "قتل أربعة ملايين أميركي". وقد عُثر على رسوم أولية لقنابل نووية بدائية في عدد من معاقل تنظيم القاعدة في أفغانستان، كما ألمح بعض قادة هذا التنظيم إلى أن تنظيمهم تمكن من الحصول على أسلحة نووية.[١٧]

ووفقًا لما جاء على لسان تينيت، المدير الأسبق لوكالة الاستخبارات الأميركية، فقد أوْلى بن لادن "اهتمامًا منقطع النظير" بالأسلحة غير التقليدية، بل إنه "يستميت" من أجل الحصول على قنبلة نووية.[١٨] ويشير أحد التقديرات التي نُشرت في العام ٢٠٠٧ إلى أن القاعدة سوف "تواصل بذل محاولاتها للحصول على مواد كيماوية وبيولوجية وإشعاعية وتوظيفها في اعتداءاتها، وهي لن تتردّد في استخدامها إذا ما طوّرت ما تعتبره إمكانيات كافية".[١٩] وفي ربيع العام ٢٠٠٨، صرّح رولف موات- لارسن (Rolf Mowatt-Larsen)، الرئيس السابق لهيئة الطاقة في الولايات المتحدة، بأن "عزم القاعدة على امتلاك الأسلحة النووية لم يفتر". كما أشار لارسن إلى جملة أمور في هذا الصدد، منها نجاح بن لادن في إقناع أحد العلماء السعوديين الراديكاليين بإصدار فتوى في العام ٢٠٠٣ يجيز فيها استخدام الأسلحة النووية ضد المدنيين الأميركيين.[٢٠]

يمكن أن تحصل المنظمات الإرهابية على المواد الانشطارية التي تلزمها لتصنيع قنبلة نووية، مع احتمالية أقلّ منها لتصنيع قنبلة نووية كاملة، في الأحوال التالية:

- أن تقوم حكومةٌ ما بتزويد هذه المواد للمنظمات المذكورة. وتنبع التهديدات القائمة في هذا اليوم بصورة رئيسة من باكستان وكوريا الشمالية، بالإضافة إلى إيران في المستقبل المنظور، مع احتمال إقدام سورية وغيرها من الدول على ذلك على المدى البعيد.
- أن يقوم أفراد فاسدون في الحكومات والجيوش والصناعات النووية ببيع هذه المواد للمنظمات الإرهابية بطريق غير مشروع. وفي هذه الأيام، تشكّل باكستان مصدر القلق الرئيس في هذا الشأن. وتمثّل إيران وروسيا احتماليْن قائميْن في هذا الجانب كذلك.
- فقدان السيطرة على مخازن الأسلحة ومخزونها في حالة انهيار نظام الحكم في إحدى الدول النووية. ومرةً أخرى، تشكّل باكستان مصدر القلق الرئيس هنا. كما ستشكل إيران تهديدًا آخر في هذا الصدد في المستقبل، ولا سيما في أعقاب الاضطرابات العارمة التي شهدتها خلال العام ٢٠٠٩.
- المرافق النووية التي لا تحظى بالقدر الكافي من الحراسة[٢١]، كما هي الحال في روسيا التي لا تزال تحتفظ بآلاف القنابل النووية وبمخزون ضخم من المواد الانشطارية.
- السوق السوداء العالمية.
- سرقة المواد النووية.
- امتلاك المواد النووية أو قنبلة نووية بالقوة.[٢٢]
- بروز أنظمة راديكالية جديدة.

إن التهديد الذي يشكله الإرهاب النووي حقيقي، بحيث لم يَعُدْ من الممكن معه تجاهل الخطر المترتب على حصول جماعة إرهابية على قنبلة نووية.

الفصل الثاني:
التهديد الذي تواجهه إسرائيل

تشكل منطقة الشرق الأوسط قنبلةً موقوتةً تنتظر الانفجار على الصعد الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية. فقد كانت مستويات البطالة التي تشهدها الدول العربية، حتى قبل نشوب الأزمة الاقتصادية العالمية مؤخرًا، من بين أعلى المستويات في العالم، ولا سيما بين فئة الشباب. ومن المرجَّح استمرار ركود النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط بسبب تخلّف هذه المنطقة عن بقية مناطق العالم بصورة ملحوظة. ومع اقتران هذه العوامل مع موجات الأصولية الدينية المتسارعة، يعتبر الخطر الذي يشكّله الإرهاب النووي في هذه المنطقة محدقًا على نحو خاص.[٢٣]

هناك نزر يسير من الأسباب التي تدعو للاعتقاد بأن الحكومات في منطقة الشرق الأوسط ستسمح بإجراء الإصلاحات السياسية، وإتاحة قدر أكبر من حرية التعبير عن الرأي. ومن المرجح كذلك استمرار التعبير عن التظلمات السياسية من خلال وسائل متطرفة وأصولية، مما يجعل منها أعمالاً مستساغةً وغير قابلة للتفاوض. فعلى سبيل المثال، ليس هناك من ضمانة بأن الرئيس المصري حسني مبارك سيخلفه في منصبه زعيم معتدل يتخذ من السلام موقفًا له، أو أن مصر لن تتحول إلى دولة إسلامية راديكالية. وفي المقابل، قد يُفضي تغيير النظام الذي طالما انتظره البعض في إيران إلى بروز حكومة تبدي قدرًا أكبر من الاعتدال من سابقتها، وقد يفضي كذلك إلى قيام حكومة تتّسم بقدر أكبر من الراديكالية. وتحوم التساؤلات حول مستقبل المملكة العربية السعودية أيضًا. بل إن مستقبل تركيا،

لقد نجحت "عقيدة بيغن" ("Begin Doctrine")، التي تتبنّاها إسرائيل حتى الآن في منع العراق وسورية، كما أشارت التقارير الإخبارية بشأن الأخيرة، من امتلاك قدرات نووية. وقد استكملت الولايات المتحدة هذه المهمة في العراق، وتمكّنت من تفكيك برنامج ليبيا النووي، وهي تتزعم في هذه الأيام جهودًا دوليةً تستهدف منع إيران من امتلاك القدرات النووية. لذلك، فقد تلجأ الأطراف الإقليمية وغيرها إلى انتهاج الإرهاب النووي باعتباره الوسيلة الأخيرة المتاحة لها لزعزعة الاستقرار في المنطقة بسبب عجزها الدائم عن امتلاك قدرات نووية في دولها.

التي يُضرب فيها المثل بإعمال الديمقراطية والعلمانية في العالم الإسلامي، يلفّه الغموض.

ومن المرجَّح استمرار، وربما تصاعُد، وتيرة الكراهية لإسرائيل والولايات المتحدة والغرب. وقد لا يكفي التقدم الحاصل على صعيد العملية السلمية مع إسرائيل والتحسن الذي طرأ على العلاقات العربية- الغربية للتخفيف من حدّة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديمغرافية القائمة.

وفضلاً عما تقدم، يقف الشرق الأوسط على شفا انفجار آخر اليوم - وهو ما يتمثل في القدرات النووية. فالخوف العميق يساور الأنظمة العربية السنّية، كما هي الحال بالنسبة لإسرائيل، من القدرات النووية التي تملكها إيران. وفي معرض ردّها على إيران، أعلنت اثنتا عشرة دولة عربية إطلاق برامج نووية مدنية. ولكن التجارب السابقة تثبت بأن هذه البرامج النووية "المدنية" العربية تتّسم بتوجه بغيض يدفعها إلى التحول إلى برامج عسكرية. إن الخطر المترتب على الإرهاب النووي، والذي يعززه انتشار التكنولوجيا والمواد النووية في المنطقة، سوف يتصاعد بدرجة كبيرة مع بروز قوى نووية متعددة الأقطاب في منطقة الشرق الأوسط. ويمكن أن يفضي الإرهاب النووي إلى اندلاع حرب في الشرق الأوسط، بل قد يودي بالمنطقة إلى هاوية حرب نووية. وقد تولّد هذه الحرب النووية المزيد من الأعمال الإرهابية التي توظّف السلاح النووي.[٢٤]

لقد نجحت "عقيدة بيغن" ("Begin Doctrine")، التي تتبنّاها إسرائيل حتى الآن في منع العراق وسورية، كما أشارت التقارير الإخبارية بشأن الأخيرة، من امتلاك قدرات نووية. وقد استكملت الولايات المتحدة هذه المهمة في العراق، وتمكّنت من تفكيك برنامج ليبيا النووي، وهي تتزعم في هذه الأيام جهودًا دوليةً تستهدف منع إيران من امتلاك القدرات النووية. لذلك، فقد تلجأ الأطراف الإقليمية وغيرها إلى انتهاج الإرهاب النووي باعتباره الوسيلة الأخيرة المتاحة لها لزعزعة الاستقرار في المنطقة بسبب عجزها الدائم عن امتلاك قدرات نووية في دولها.

لسوء الحظ، لن يوفر السلام في الشرق الأوسط، على الرغم من رغبة الأطراف في التوصّل إليه، الأجواء لمصالحة حقيقية. ففي الواقع، ما يمكن توقّعه لا يزيد من مجرد قبول العرب بوجود إسرائيل باعتبارها شرّا لا بد منه، واستمرار حالة العداء القائمة معها من خلال وسائل أخرى، إن أعدْنا صياغة ما يقوله كلاوزفيتش (Clausewitz). فكما أن السلام مع مصر والأردن لا يزال باردًا، بحيث لم تُبدِ أية دولة منهما توافقًا حقيقيًا مع وجود إسرائيل، هناك القليل من الأسباب التي تدفعنا للاعتقاد بأن التوصل إلى تسوية سلمية مع الفلسطينيين أو مع سورية في المستقبل سيكون مغايرًا عن حالة مصر والأردن. فبالنسبة للراديكاليين الذين لن يسلِّموا أبدًا بإسرائيل، سوف يعزّز إبرام اتفاقية سلام معها عزمهم وإصرارهم على استعادة "الحقوق العربية" بكافة الوسائل المتاحة لهم.

ومن المفارقة أن التوصل إلى اتفاقية سلام مع الفلسطينيين، بما تشمله من إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، قد يزيد من خطوة الإرهاب النووي. فقد توفر الدولة الفلسطينية ملاذًا للمنظمات الإرهابية التي قد تستخدم أراضيها، مع علم هذه الدولة أو تعاونها أو بدونه، بهدف تصنيع قنبلة نووية وزرعها على الحدود الإسرائيلية أو على مقربة من التجمعات السكانية الرئيسة في إسرائيل. وقد ترشَح نتائج مماثلة عن إبرام معاهدة سلام مع سورية، حيث يفترض أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى قطع العلاقات العسكرية التي تقيمها سورية مع إيران وحزب الله، وهو ما نرحب به في الواقع. صحيح أن اتفاقيات السلام التي تنص على الانسحاب من أراضٍ محددة قد تعزز قوة الردع النووي التي تملكها إسرائيل في مواجهة الدول

يفرض الإرهاب النووي تهديدًا ينفرد في جسامته وفداحته. ولا يقتصر السبب في ذلك على التبعات الكارثية التي يخلفّها، وإنما لأن أولئك الذين يسعون إلى الحصول على السلاح النووي لتنفيذ عملياتهم الإرهابية يتبنّون نزعةً عدميةً تقوم على استئصال الآخر وتدميره، بحيث لا يمكن ردعهم عن ذلك. وبعبارة أخرى، قد يُبدي المذكورون استعدادهم لبذل أنفسهم - وهذه هي العبارة التي يستخدمونها هم وغيرهم - في سبيل تحقيق هدفهم بتدمير إسرائيل. وتمثل المنظمات الأصولية الإرهابية - تنظيم القاعدة، وحزب الله، وحماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين - حركات تضم الآلاف من الأفراد الذين يحلمون بإقامة نظام إسلامي شامل، يعتبر تدمير إسرائيل أحد المهمات المقدسة التي يقوم عليها. وبالتالي، فقد يشكّل الاستعداد لارتكاب انتحار جماعي في سبيل هذه الغاية تجسيدًا لهذه الفضيلة الدينية.

المعادية، ولكن هذه القوة قد تنقلب إلى نقيضها فيما يتعلق بردع المنظمات الإرهابية.[٢٥] فكلما تنامى قبول إسرائيل في المنطقة وبقدْر العلاقات السلمية التي تقيمها إسرائيل مع الدول العربية، زاد إصرار الراديكاليين على العثور على وسائل جديدة لتحقيق أهدافهم.

وفي مقابل الإرهاب التقليدي الذي لم تفتأ إسرائيل تواجهه منذ عقود خلت، فسوف يفرض الإرهاب النووي وللمرة الأولى تهديدًا كارثيًا عليها. إن تفجير قنبلة صغيرة نسبيًا في موقع إستراتيجي (كتل أبيب مثلاً) سوف يخلّف آثارًا مدمرةً. فعلى سبيل المثال، قد تتسبّب قنبلة تزن ٢٠ كيلو طن في وقوع مئات إلى آلاف الضحايا عقب إلقائها مباشرةً. وتزيد هذه الأعداد مع مرور الوقت مع ارتفاع نسبة التسمم الإشعاعي.[٢٦]

وعلى الرغم من أن إسرائيل تستطيع البقاء باعتبارها دولة، إلا إن التبعات التي يخلّفها مثل هذا الهجوم على صمودها واقتصادها وأمنها ستكون فادحة. وبالفعل، فقد يختار الكثير من أبنائها الهروب منها في أعقاب الهجوم المذكور. وعلاوةً على ذلك، يستند هذا السيناريو إلى الافتراض "المتفائل" الذي يشير إلى تفجير قنبلة نووية واحدة فقط وإلى أن أيًا من جيران إسرائيل لن يقرر استغلال هذه الميزة التي يوفرها الضعف الكبير الذي تؤول إليه لشنّ هجوم مدمِّر عليها بالأسلحة التقليدية. فبالفعل، قد يتوجه أولئك الذي يفكرون في اللجوء إلى الإرهاب النووي ضد إسرائيل نحو الانتظار إلى حين تمكّنهم من امتلاك قنبلتين أو أكثر من هذه القنابل قبل شن الهجوم الذي يخططون له. وقد يمكّن هذا الأمر الإرهابيين من مضاعفة أثر التدمير الذي يلحقونه بإسرائيل وتهديد وجودها، أو وضعها في موضع الرهينة وإملاء الشروط التي تخيّرها بين استخدام تلك الأسلحة ضدها أو تهديد وجودها.

يفرض الإرهاب النووي تهديدًا ينفرد في جسامته وفداحته. ولا يقتصر السبب في ذلك على التبعات الكارثية التي يخلفّها، وإنما لأن أولئك الذين يسعون إلى الحصول على السلاح النووي لتنفيذ عملياتهم الإرهابية يتبنّون نزعةً عدميةً تقوم على استئصال الآخر وتدميره، بحيث لا يمكن ردعهم عن ذلك. وبعبارة أخرى، قد يُبدي المذكورون استعدادهم لبذل أنفسهم - وهذه هي العبارة التي يستخدمونها هم وغيرهم - في سبيل تحقيق هدفهم بتدمير إسرائيل. وتمثل المنظمات الأصولية الإرهابية - تنظيم القاعدة، وحزب الله، وحماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين - حركات تضم الآلاف من الأفراد الذين يحلمون بإقامة نظام إسلامي شامل، يعتبر تدمير إسرائيل أحد المهمات المقدسة التي يقوم عليها. وبالتالي، فقد يشكّل الاستعداد لارتكاب انتحار جماعي في سبيل هذه الغاية تجسيدًا لهذه الفضيلة الدينية. وقد صرّح بن لادن في هذا السياق بأن "امتلاك أسلحة الدمار الشامل من أجل الدفاع عن المسلمين يمثل واجبًا دينيًا"، وأن "الحكم القاضي بقتل الأمريكان وحلفائهم - المدنيين منهم والعسكريين - هو فرض عيْنٍ يقع على كل مسلم يستطيع تنفيذ ذلك في أي بلد. . . "[٢٧]

لقد كانت التفجيرات الانتحارية السِّمة المميزة التي تَسِمُ المنظمات المذكورة، وذلك على الرغم من عدم انحصار هذه الأعمال فيها. فبعد أن تمكّنت من توجيه ضربتها "للشيطان الأكبر" في هجوم يوم ١١ أيلول، والذي تسبب في إزهاق أرواح ما يقرب ٣٠٠٠ شخص، فقد يكون الوقت قد حان بالنسبة لها لتنفيذ المزيد من الاعتداءات الواسعة، وهذه المرة ضد التجسيد الحقيقي لجميع الشرور - "الشيطان

ملصق يربط "النووي" باعتداءات أيلول

الأصغر" . وقد يساوي الاعتداء الذي يُستخدم فيه السلاح النووي ضد إسرائيل، حتى لو افترض المرء ردّ إسرائيل المدمر عليه، في أثره عملية انتحارية جماعية تنذر باقتراب عهد المسيح (messianic era)[٢٨]. وبذلك، فسوف يستحيل ردع هذه المنظمات وتهديد الإرهاب النووي الذي توظفه في عملها.[٢٩]

ومما يزيد من تعقيد هذا الوضع أن هذه المنظمات مرتبطةٌ ارتباطًا وثيقًا بالسكان المدنيين وهي لا تشكل أهدافًا عسكريةً واضحة، على نحو ما تشكله الجيوش والدول التقليدية. وبعبارة أخرى، تفتقر سلطات الدولة التي تسعى إلى الرد على الاعتداءات الإرهابية التي توظف الأسلحة النووية، أو الحيلولة دون ارتكاب تلك الاعتداءات، إلى "عنوان تردّ عليه". فالقاعدة، التي تمثل شبكةً خفيةً من الجماعات التي ترتبط ببعضها البعض بصورة فضفاضة على خلاف منظمة فعلية، تمثل مشكلة من نوع خاص. وتعبّر الصعوبات التي واجهتها إسرائيل في حربها على حزب الله في العام ٢٠٠٦ والولايات المتحدة في قتالها ضد تنظيم القاعدة في أفغانستان وباكستان عن طبيعة هذه المشكلة ومدى استفحالها.

وإذا أقدمت دولة ما على تزويد منظمة إرهابية بقنبلة نووية أو بالمواد الانشطارية اللازمة لتصنيعها، وذلك على الرغم من عدم رجوح هاتين الفرضيتين مع عدم استبعاد توقّعهما في الوقت ذاته، فقد تقود التحريات النووية إلى مصدر توريد تلك القنبلة أو المواد،[٣٠] وهو ما يساعد بالتالي على التخفيف من حدة المشكلة التي يثيرها غموض العنوان الذي يمكن توجيه الرد إليه. ومع ذلك، فقد توفر هذه التحريات المعلومات التي تحدد المورّد، وليس الجهة التي ارتكبت العمل الإرهابي على أرض الواقع. وأيًا كان الأمر، فقد يجعل الوقت المطلوب لتنفيذ هذه العملية إجراءً أكاديميًا نظريًا بحتًا. وفضلاً عن ذلك، فقد ثبت خطأ الحكمة التقليدية، التي تفترض بأن الدول التي تمتلك أسلحةً نوويةً لا تُفصِح عن قدراتها النووية للآخرين، في السنوات الأخيرة، وذلك وفق ما ثبت في حالتيْ كوريا الشمالية وباكستان. فبالفعل، فقد ثبت أن كوريا الشمالية على الأقل تستطيع بيع مفاعل يعمل بالبلوتونيوم لسورية مع تمكّنها من الإفلات من العقوبة التي توقَع عليها إن أقدمت على ذلك.[٣١]

لم تحظَ قضية الإرهاب النووي بما تستحقّه من الاهتمام العام في إسرائيل حتى هذا اليوم. حتى أن المقولة التي اقتبسناها عن وزير الدفاع باراك في مستهل هذه الدراسة تمثل استثناءً حديثًا ونادرًا. وقد أطلق باراك، بعد هذا التصريح بفترة وجيزة، تحذيرًا يقول فيه بأنه إذا أضْحت إيران دولةً نوويةً، فقد يتم شنّ اعتداء إرهابي باستخدام السلاح النووي في نيويورك، أو أنتويرب أو أسدود خلال فترة تقع بين عشر إلى خمس عشرة سنة.[٣٢] ومن الاستثناءات الأخرى التي رُصدت مبكرًا حول هذه القضية ما صرح به شمعون بيريس، رئيس الوزراء الأسبق، في كلمة ألقاها أمام الاجتماع المشترك للكونغرس في شهر كانون الأول ١٩٩٥، حيث قال بأن الأصولية التي تقترن بالإرهاب النووي تشكّل كابوسًا في عصرنا هذا.[٣٣] وبالإضافة إلى هذه الاستثناءات، لم يفصح البحث الذي أجريناه في أرشيف صحيفة "هآرتس"، وهي من كبريات الصحف في إسرائيل، على مدى عشر سنوات، سوى عن حفنةٍ يسيرةٍ من الأخبار المتعلقة بالخطر الذي يشكله الإرهاب النووي على إسرائيل. وعلى نحو مماثل، فلم نعثر على أية دراسة أعدّتها المؤسسات الأكاديمية ومعاهد الأبحاث حول هذه المسألة.

ومع استبعاد الدراسات العامة، يبدو أن كبار المسؤولين الإسرائيليين

لم تحظَ قضية الإرهاب النووي بما تستحقّه من الاهتمام العام في إسرائيل حتى هذا اليوم. حتى أن المقولة التي اقتبسناها عن وزير الدفاع باراك في مستهل هذه الدراسة تمثل استثناءً حديثًا ونادرًا. وقد أطلق باراك، بعد هذا التصريح بفترة وجيزة، تحذيرًا يقول فيه بأنه إذا أضْحت إيران دولةً نوويةً، فقد يتم شنّ اعتداء إرهابي باستخدام السلاح النووي في نيويورك، أو أنتويرب أو أسدود خلال فترة تقع بين عشر إلى خمس عشرة سنة.[٣٢] ومن الاستثناءات الأخرى التي رُصدت مبكرًا حول هذه القضية ما صرح به شمعون بيريس، رئيس الوزراء الأسبق، في كلمة ألقاها أمام الاجتماع المشترك للكونغرس في شهر كانون الأول ١٩٩٥، حيث قال بأن الأصولية التي تقترن بالإرهاب النووي تشكّل كابوسًا في عصرنا هذا.

العاملين في مجال الدفاع على وعي تام بهذا التهديد (والذي سماه أحدهم "سيناريو الكابوس").[٣٤] إلّا إنّ هؤلاء المسؤولين يعتقدون مع ذلك بأن هذا التهديد لما يعتبر وشيكًا بعد، كما أن هناك مخاطر أخرى تفوق في فداحتها ذلك التهديد، وهي التي تتمثل في البرنامج النووي الإيراني وغيرها من أشكال الإرهاب غير التقليدي. ومع ذلك، فقد جرى اتخاذ بعض التدابير الرادعة بالتعاون مع الولايات المتحدة، حيث اشتملت هذه التدابير على نشر مِجسّات على الموانئ البحرية في حيفا وأسدود وفي مطار بن غوريون الدولي.[٣٥]

ومن المسائل ذات الصلة، والتي لا يمكن فصلها عن هذه المسألة، الإرهاب الإشعاعي، الذي حظي باهتمام متزايد في إسرائيل على مدى السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أن العامّة يعتبرون أن هذا النوع من الإرهاب بمثابة شكل من أشكال الإرهاب النووي، فإن الاعتداءات الإرهابية التي تُستخدم فيها الأسلحة الإشعاعية لا تفرض في واقعها تهديدًا يفضي إلى وقوع أعداد كبيرة من الضحايا. ففي أحلك الظروف، يقدَّر بأن لا يتجاوز عدد الوفيات الناجمة عن مثل هذا الاعتداء عدة مئات من الأشخاص، ولكن من المرجح أن تتقاطع هذه الاعتداءات مع أعمال الإرهاب التقليدية التي شهدتها إسرائيل في الأعوام الأخيرة، والتي نادرًا ما تمخضت عن مقتل ما يزيد عن ٢٠ شخصًا.[٣٦] وعلى الرغم من الاعتداءات الإرهابية التي تُوَظَّف قنابل إشعاعية في شنّها لا تشكّل تهديدًا عسكريًا رئيسيًا، إلا إنها قد تخلف آثارًا نفسيةً جسيمةً على جمهور المواطنين، وهي بذلك تستدعي اهتمامًا خاصًا بها. وفي هذا السياق، يعتقد أحد كبار مسؤولي الدفاع السابقين في إسرائيل بأن إيران لن تتردّد في تزويد حزب الله بالمواد التي يحتاجها لتصنيع قنبلة إشعاعية، غير أنها لن تزوّده بقنبلة نووية أو بالمواد الانشطارية اللازمة لتصنيعها.[٣٧]

قبل سنوات قليلة، قررت الحكومة الإسرائيلية تطوير جاهزية إسرائيل لمواجهة الإرهاب الإشعاعي.[٣٨] ففي العام ٢٠٠٨، وزعت قيادة الجبهة الداخلية في جيش الدفاع الإسرائيلي كتيّبًا جديدًا على جميع المنازل في إسرائيل تناولت فيه للمرة الأولى التهديد الذي يشكّله الإرهاب الإشعاعي. كما استعرضت الجبهة معلومات حول هذا التهديد على موقعها الإلكتروني.[٣٩] وفي شهر آب ٢٠٠٨، أجرت قيادة الجبهة الداخلية تمرينًا يحاكي التعرّض لهجوم بالصواريخ غير التقليدية على حيفا، وذلك على الرغم من عدم بيان طبيعة الرؤوس الحربية التي تحملها تلك الصواريخ بصورة محددة.[٤٠] كما اشتمل تمرين آخر أُجري في شهر أيلول على محاكاةٍ صريحةٍ لهجوم تُستخدم فيه قنابل إشعاعية. وقد بدا أن هذا التمرين كان يشكل جزءًا من سلسلة من التمارين التي استغرقت عدة سنوات وأجريت على مستويات مختلفة من الحكومة وبموجب أوامر صدرت من مستويات متباينة فيها. وبالإضافة إلى قيادة الجبهة الداخلية، شارك جهاز الشرطة، وخدمات الطوارئ الطبية، وإدارة المطافئ، وزارة حماية البيئة، ووزارة الصحة وغيرها من المؤسسات الحكومية في التمرين المذكور.[٤١] وقد عبّر نائب وزير الدفاع الإسرائيلي، متان فيلنائي، عن سنة ٢٠٠٩ باعتبارها سنة الاستعداد والتحضير للهجوم الإشعاعي.[٤٢]

لا تعتبر القائمة التي تضم الجهات التي ترغب في تنفيذ اعتداءات إرهابية باستخدام الأسلحة الإشعاعية ضد إسرائيل طويلةً، مع أنها ليست قصيرةً في الوقت ذاته كما كنا نأمل. فهي تشمل:

- إيران، سواء أكان ذلك من داخل إقليمها أم من الخارج، ولا سيما لبنان، أو غزة أو الضفة الغربية أو سورية مع عدم رجحان هذه الفرضية.

وقد تزوّد إيران حزب الله بقدرات نووية كوسيلة لتعزيز قوة الردع الإيرانية ضد إسرائيل، على الرغم من عدم رجحان هذه الفرضية،[٤٣] وذلك من أجل الحيلولة دون إقدام إسرائيل على ضرب البرنامج النووي الإيراني. وبالفعل، يشكل الموقف المهيمن الذي يحظى به حزب الله في لبنان الحالة الوحيدة التي تشير إلى المحاولة الناجحة التي بذلتها إيران "لتصدير الثورة". وبالتالي، فقد تورّد إيران قدرات نووية لحزب الله كوسيلة لتعزيز القدرات الدفاعية لهذه المنظمة وترسيخ دورها الذي أعلنت بموجبه أنها تشكل الحامي والمدافع عن لبنان. وتدرك إيران بأن إسرائيل تنظر إلى حزب الله، إذا ما حصل على القدرات النووية، باعتباره تهديدًا يفوق إيران نفسها التي تملك سلاحًا نوويًا، مما يؤدي إلى زيادة نجاعة الردع المطلوب.

- القاعدة، أو حزب الله، أو حماس، أو حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين أو غيرها من المنظمات الإسلامية.
- الجماعات المنشقة عن المنظمات المذكورة أعلاه وعن منظمات أخرى.
- وقد تنضم دول راديكالية أخرى، من قبيل سورية، ومنظمات إرهابية أخرى إلى هذه القائمة في المستقبل.

الإرهاب النووي: سيناريوهات التهديد

تستعرض الجزئية التالية من هذه الدراسة السيناريوهات التي يمكن فيها بروز تهديد بشنّ اعتداء إرهابي يُستخدم فيه السلاح النووي ضد إسرائيل.

السيناريو الأول: الاستخدام الفعلي للسلاح النووي

لقد صرحت المنظمات الإرهابية الواردة أعلاه وإيران، وسورية وإن كانت بدرجة أقل، بلا مواربة عن سعيها إلى تدمير إسرائيل. ويمكن للمرء أن يفترض إلى أي حدّ تبدو معه هذه المنظمات والدول المذكورة مستعدةً للمُضيّ في تنفيذ هذه الغاية، مع التركيز على أن استبعاد رغبتها في تنفيذها أو عدم إيلائها القدْر الضروري من الاهتمام قد يُجحِف بمدى خطورة نواياها. وبالتأكيد، فلا أحد يتولى موقعًا من مواقع المسؤولية في إسرائيل ولا في الولايات المتحدة ليُقْدِم على ذلك.

ولكن السؤال المطروح لا يتعلق بالنوايا والرغبات، بل بالقدرة وبالتكاليف المتوقعة. فحتى لو كانت الإمكانيات النووية محدودة جدًا ("قنبلة صغيرة واحدة")، فهي تستطيع أن تجلب الدمار والخراب على إسرائيل، بل قد تكون الأضرار التي تلحق بمعنويات الشعب الإسرائيلي وباقتصاده وروابطه الاجتماعية وموقفها الإقليمي غير قابلة للإصلاح، وربما تهدّد وجوده كذلك. وقد تكون الآثار الناجمة عن هجوم من هذا القبيل كارثيةً في حدّها الأدنى، ناهيك عن تفرعاتها وتشعّباتها التي ستتواصل على مدى عقود قادمة.

وفي ظل غياب "عنوان لتوجيه الرد إليه"، فقد تعتقد المنظمة الإرهابية أو الدولة التي ترتكب الاعتداء الإرهابي بأنها تستطيع أن توجّه ضربةً قاصمةً لإسرائيل وأن تنجو بفعلتها من العقوبة المترتبة على هذه الضربة. وبالنسبة لإيران، فقد يكون هذا الهجوم فرصةً تنتهزها لتحقيق غاياتها بصورة سرية وناجعة، على الرغم من أنها لن تحظى من القدر الذي ترنو إليه من المجد – فاليوم الذي تحظى فيه بالتقدير لذلك سوف يأتي لا محالة. ولا يمكن للمرء كذلك أن يستبعد احتمال تمكّن إيران والقاعدة من تجاوز حالة العداء المستفحلة بينهما والتعاون في سبيل الصالح الأعمّ، وهو تدمير إسرائيل.

السيناريو الثاني: الردع

قد تسعى منظمة إرهابية ما إلى الحصول على القدرات النووية من أجل مضاهاة التفوق التقليدي الذي تتمتع به إسرائيل بقدراتها النووية المزعومة. وقد يسعى حزب الله على وجه الخصوص، وحركة حماس في المستقبل، إلى الحصول على قدرات نووية صغيرة كوسيلةٍ لردع إسرائيل عن مهاجمتهما أو عن تنفيذ أهدافها الأخرى. وحتى لو امتلك حزب الله وحماس حدًّا أدنى من القدرات النووية، فإن

ذلك سيمكّنهما من تنفيذ اعتداءات محدودة وبصورة متواصلة (بل وحتى توجيه ضربات مؤلمة) ضد إسرائيل، وهما على ثقة بأن ذلك سوف يردعها عن الإقدام على ردّ فعل واسع النطاق. ويستدعي هذا الأمر الإعلان عن امتلاك هذه القدرات النووية، أو مجرد قيام شكوك قوية حول امتلاكها.

وقد تزوّد إيران حزب الله بقدرات نووية كوسيلةٍ لتعزيز قوة الردع الإيرانية ضد إسرائيل، على الرغم من عدم رجحان هذه الفرضية،[٤٣] وذلك من أجل الحيلولة دون إقدام إسرائيل على ضرب البرنامج النووي الإيراني. وبالفعل، يشكل الموقف المهيمن الذي يحظى به حزب الله في لبنان الحالة الوحيدة التي تشير إلى المحاولة الناجحة التي بذلتها إيران "لتصدير الثورة". وبالتالي، فقد تورّد إيران قدرات نووية لحزب الله كوسيلة لتعزيز القدرات الدفاعية لهذه المنظمة وترسيخ دورها الذي أعلنت بموجبه أنها تشكل الحامي والمدافع عن لبنان. وتدرك إيران بأن إسرائيل تنظر إلى حزب الله، إذا ما حصل على القدرات النووية، باعتباره تهديدًا يفوق إيران نفسها التي تملك سلاحًا نوويًا، مما يؤدي إلى زيادة نجاعة الردع المطلوب.

السيناريو الثالث: سيناريو الإكراه "وإلا"

يمكن توظيف الإعلان الصريح عن امتلاك القدرات النووية، أو حتى الشكوك التي تحوم حوله، كوسيلة لإفراز تأثير حاسم على صناعة القرار في إسرائيل. فقد تتمكّن إحدى المنظمات الإرهابية من مطالبة إسرائيل بالإذعان لطلب ما - كالانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧ (أو إلى ما بعدها) أو الموافقة على العودة الكاملة لجميع اللاجئين الفلسطينيين، أو إطلاق سراح الإرهابيين القابعين في سجونها مثلاً، أو وقف تقدّم إسرائيل أو انسحابها في أوقات الحروب - "وإلا" فسوف تعاني من التبعات المترتبة على ذلك إن هي لم تذعن لهذه المطالب.

ومن الوجوه الأخرى التي يحملها سيناريو "وإلا" وضْع إسرائيل تحت رحمة التهديد بشنّ هجوم إرهابي باستخدام الأسلحة النووية عليها، وبشن هجمات أخرى ضدها بعد هذا الهجوم الأول. وسوف يترك هذا التهديد آثارًا نفسية لا يستهان بها على الشعب الإسرائيلي، بل إنه قد يجبر الحكومة على التسليم بمطالب الجماعة الإرهابية التي تشن ذلك الاعتداء. وعلى هذا المنوال، فقد يتم توظيف خدعة نووية.[٤٤] كما يمكن توجيه سيناريو الإكراه ضد الولايات المتحدة، كوسيلةٍ لإجبارها على تحجيم دعمها لإسرائيل أو تحديده أو وقفه.[٤٥]

السيناريو الرابع: التعطيل والإضعاف

طالما عاشت إسرائيل "تحت رحمة" التهديدات الجسيمة التي ربما طالت وجودها من جانب الدول العربية، ولا سيما خلال العقود الأولى من نشأتها. كما واجهت إسرائيل تهديدات غير تقليدية من العراق وإيران وسورية ومصر وليبيا. وحتى هذا اليوم، يرتبط الخطاب العام الدائر في إسرائيل في معظمه بوجودها، حتى لو لم تكن التهديدات القائمة تجزم ذلك بصورة قاطعة. ففي الواقع، يعمل التاريخ والنفسية القومية على تشكيل المفاهيم والتصرفات التي تتبناها الدول. وفي حالة إسرائيل، تشهد هذه المفاهيم والتصرفات تضخيمًا بسبب الهولوكوست (المحرقة) والتجارب التي خاضتها الدولة خلال العقود التي تلت تأسيسها. وعلى الرغم من أن إسرائيل تمثل قوةً إقليميةً اليوم، فإن المفاهيم التي يحملها قادتها وشعبها تتمحور حول شعب صغير، محاصر يخوض حربًا في سبيل ضمان بقائه.

إن الصعوبات النفسية والسياسية التي تعيشها إسرائيل بسبب التهديدات المحدودة التي يفرضها حزب الله وحماس تعتبر مؤشرًا صغيرًا على طريقة استجابة إسرائيل لضرورة العيش في ظل الإرهاب النووي. فقد يؤدي هذا الوضع مع مرور الوقت إلى تقويض ثقة المواطنين في قدرة الدولة على توفير بيئة آمنة ومعقولة لهم كي يعيشوا في كنفها ويؤسّسوا أسرهم وينجزوا أعمالهم في ربوعها. إن مجرد العلم بأن منظمةً إرهابية من قبيل حزب الله أو حماس تمتلك قدرات نووية، أو تعمل على امتلاك هذه القدرات، قد يخلّف آثارًا مدمرةً على الجمهور الإسرائيلي وعلى الصمود الوطني في إسرائيل، حتى لو كان ذلك في ظل غياب تهديد صريح بذلك.

ويعتقد الكثير من الإسرائيليين بأن الدول العربية، بما فيها مصر والأردن، تنطوي على حقد دفين يعارض وجود إسرائيل وبأنها تسعى إلى تنفيذ إستراتيجيا طويلة الأمد تستهدف النيل من عزم إسرائيل على العيش في المنطقة بصفتها دولةً يهوديةً وديمقراطية. ومن المؤكد أن امتلاك إحدى المنظمات الإرهابية للقدرات النووية يتوافق مع هذه النظرية ويعزّزها إلى حدّ بعيد.

مما لا شك فيه أن التجمعات السكانية الرئيسة، وفي مقدمتها المنطقة المأهولة في تل أبيب، تشكل أكثر الأهداف المحتملة التي يستهدفها الاعتداء الإرهابي الذي تُستخدم أسلحة نووية في تنفيذه. وتقع تل أبيب وضواحيها على مقربة من الضفة الغربية. ومن شأن الانسحاب الإسرائيلي من هذه المنطقة في المستقبل وضْع التهديد الذي يفرضه الإرهاب النووي على حدود إسرائيل بصورة مباشرة. كما تقع حيفا بالقرب من الضفة الغربية والحدود اللبنانية. وبالنظر إلى الأبعاد الصغيرة التي تتضمنها إسرائيل، فقد تشكل بلدات أخرى، ولا سيما تلك التي تقع بمحاذاة الحدود كعسقلان وأسدود وإيلات وكريات شمونا، أهدافًا سهلةً بالنسبة للاعتداءات الإرهابية المذكورة. وعلى الرغم من أن الأضرار التي تلحق بهذه البلدات ستكون محدودة، إلا إن الاعتداء عليها سوف يؤتي ثماره في تحقيق الفوائد النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية المرجوّة منه.

السيناريو الخامس: الدعم والإسناد

توفر القدرات النووية التي تحصل عليها المنظمات الإرهابية دعمًا مهمًا للقدرات النووية التي تملكها دولة من الدول. وبالتالي، فإذا ما تصرفت القاعدة أو حزب الله بما يتماشى مع التهديد النووي الذي تسوقه إحدى الدول، سواء أكانت إيران أم سورية مثلاً، فسوف يوفر هذا الأمر مصداقيةً لتلك الدول. وفي حين قد تعتقد إسرائيل بأن هذه الدول ربما تصدق في زعمها، فهي لن تبدي ذلك القدر من الثقة بالنسبة للمنظمة الإرهابية.

السيناريو السادس: الضربة القاصمة

قد يتم توظيف القدرات النووية من أجل القضاء على زعامة إسرائيل السياسية وتفوّقها العسكري وتعطيل سير عمل حكومتها. ولقد وردت تقارير تفيد بأن إسرائيل اتخذت التدابير التي تكفل لها التعامل مع التهديد النووي الذي تفرضه دولة ما عليها، وذلك ببناء مركز قيادة وطنية في ضواحي القدس لمقاومة هذا التهديد. ٤٦ وبينما يملك مركز القيادة المذكور القدرة على توفير الأمان للقيادة الوطنية عند الكشف عن التهديد والإعلان عن الإنذار باقترابه، فإن هذا المركز لا يُعَدّ مُجديًا أو ناجعًا في حالة الهجوم المباغت، وهو المرجّح في حالة الإرهاب النووي أكثر مما عليه الحال بالنسبة للسيناريو الذي يفترض تنفيذ هذا الهجوم من قبل دولة ما.

الأهداف المحتملة للهجوم الإرهابي الذي يوَظف السلاح النووي فيه

مما لا شك فيه أن التجمعات السكانية الرئيسة، وفي مقدمتها المنطقة المأهولة في تل أبيب، تشكل أكثر الأهداف المحتملة التي يستهدفها الاعتداء الإرهابي الذي تُستخدم أسلحة نووية في تنفيذه. وتقع تل أبيب وضواحيها على مقربة من الضفة الغربية. ومن شأن الانسحاب الإسرائيلي من هذه المنطقة في المستقبل وضْع التهديد الذي يفرضه الإرهاب النووي على حدود إسرائيل بصورة مباشرة. كما تقع حيفا بالقرب من الضفة الغربية والحدود اللبنانية. وبالنظر إلى الأبعاد الصغيرة التي تتضمنها إسرائيل، فقد تشكل بلدات أخرى، ولا سيما تلك التي تقع بمحاذاة الحدود كعسقلان وأسدود وإيلات وكريات شمونا، أهدافًا سهلةً بالنسبة للاعتداءات الإرهابية المذكورة. وعلى الرغم من أن الأضرار التي تلحق بهذه البلدات ستكون محدودة، إلا إن الاعتداء عليها سوف يؤتي ثماره في تحقيق الفوائد النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية المرجوّة منه.

وسوف تتضاعف الآثار المتمخضة عن هذا الاعتداء إذا تمكّنت الجهة التي تنفذه من تهديد المزيد من الأهداف العسكرية أو الأهداف التي تحمل سمةً رمزيةً خاصةً أو الأهداف التي تُعَدّ معياريةً بطابعها. ويشكل المفاعل النووي في ديمونا أحد الأمثلة على ذلك. ويمكن "تبرير" الهجوم على هذا الموقع بذريعة القضاء على قدرة إسرائيل النووية المزعومة. ومن الأهداف العسكرية الأخرى "ذات القيمة العالية" وزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة في تل أبيب. ولا يمكن

النووي الايراني ..ملف عالمي

كذلك استبعاد الاعتداء على مجمّع الحكومة في القدس (بما فيه الكنيست، ومكتب رئيس الحكومة، ووزارة الخارجية وغيرها)، وحتى حائط المبكى. وفي الوقت الذي يمكن وجود عدد كبير من السكان المسلمين والمواقع الإسلامية المقدسة في القدس أن يُضعِف إمكانية ارتكاب اعتداء من هذا القبيل من جانب دولة ما، كإيران مثلاً، فإن ذلك لن يثني المنظمات الإرهابية التي تسعى إلى إبادة إسرائيل، كالقاعدة، عن تنفيذه. بل إنها تؤمن بتبرير استشهاد تلك الأعداد الكبيرة من المسلمين في سبيل هذه الغاية.

آليات توريد السلاح النووي

تتشابه الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها الجماعات الإرهابية لتوريد السلاح النووي الذي يهدد إسرائيل مع تلك التي تسري على دول أخرى، مع وسيلة إضافية مهمة أخرى – وهي الصواريخ (أنظر أدناه) التي يتضاعف تأثيرها بالنظر إلى المساحة القليلة التي تنبسط عليها رقعة الدولة. فيما يلي قائمة بالآليات التي يمكن توظيفها لتوريد السلاح النووي:

- البحر – عن طريق السفن وركابها والحاويات (المستوعبات) البحرية، أو التهريب عن طريق البحر، وذلك من قبيل المحاولات التي بذلها الفلسطينيون لتهريب الأسلحة إلى قطاع غزة في البراميل العائمة. ومع أن السيطرة المُحْكمة التي تفرضها إسرائيل على حدودها البحرية تزيد من صعوبة تحقّق هذه الاحتمالية، فإنها لا تُعد مهمةً مستحيلةً، خصوصًا بالنظر إلى صغر حجم شحنات الأسلحة والحدود الساحلية الطويلة نسبيًا لإسرائيل على بحارها.
- الجو – الطائرات والركاب الذين يحملون "القنابل في الحقائب"، أو الشحن الجوي. فقد تجري محاولة لاختراق المجال الجوي الإسرائيلي ووضع قنبلة نووية على متن طائرة خاصة أو طائرة صغيرة (كطائرة مُسَيَّرة من دون طيار)، أو على غرار اعتداءات ١١ أيلول. ومع أن الواقع يشير إلى فرض سيطرة ومراقبة تامتيْن على مجال إسرائيل الجوي، فإن إسرائيل تستطيع إسقاط الطائرة التي يستقلها من يسعى إلى نقل قنبلة نووية، وليس استخدامها بصورة فعلية، بالقرب من حدودها.
- البر – لا تحظى الحدود البرية الطويلة لإسرائيل بذات القدْر من المراقبة كما هو حال مجاليْها الجوي والبحري، حيث يتسبب طول هذه الحدود وكثرة نقاط العبور الرسمية المقامة عليها في زيادة صعوبة منع دخول الشاحنات التي تنقل الأسلحة الخطيرة. فقد سبق تهريب المخدرات والأسلحة عبر بلدة الغجر الواقعة على الحدود اللبنانية، كما تم تهريب المخدرات وبنات الهوى والأسلحة والإرهابيين عبر الحدود المصرية التي تتخلّلها الكثير من الثغرات. أما الحدود الأردنية فتخضع لرقابة وسيطرة أفضل من سابقاتها، وإن كان ذلك بشكل غير مُحكم. وعقب سنوات من الأعمال الإرهابية، باتت الضفة الغربية اليوم تخضع لسيطرة صارمة، حيث يعمل الجدار الأمني الذي استُكمِلت أجزاء منه على منع أعمال التسلل غير القانونية، مع أن ذلك لا يجعلها مستحيلةً كل الاستحالة. وفي المقابل، تشكل النقاط الحدودية الرسمية القائمة في منطقة الأغوار وعلى حدود قطاع غزة نقاطًا هشّةً يمكن التسلل منها كذلك.
- الصواريخ والقذائف – حيث يمكن تركيب الرؤوس الحربية النووية على الصواريخ التي يملكها حزب الله، وهو ما يشكل تهديدًا نوويًا يخصّ إسرائيل دون غيرها. وفي الوقت الذي تعتبر حمولة هذه الصواريخ صغيرة مع انعدام دقتها وسائل غير مناسبة للأغراض العسكرية– النووية الاعتيادية، إلا إنها تشكل سلاحًا ناجعًا تستخدمه الجماعات الإرهابية. وفي الواقع، يفرض الحجم الكبير من ترسانة الصواريخ

إن المصدر الرئيس للتهديد النووي الإرهابي الذي تشكله دولةٌ ما بالنسبة لإسرائيل ينبع من إيران في هذه الأيام وفي المستقبل المنظور. فمن الواضح أن إيران تلتزم التزامًا دينيًا عميقًا بتدمير إسرائيل، وقد أثبتت استعدادها بتكريس مواردَ معتبرةً في سبيل هذه الغاية، بما في ذلك تأمين القدرات النووية العسكرية التي خصصتها، وإن في جزء منها، لتهديد إسرائيل. وفي سياق سعيها لتدمير إسرائيل، يبدو أن إيران مستعدةٌ وجاهزةٌ لتكبّد خسارة عدد كبير من مواطنيها - لنقُل بالآلاف؟ نعم. عشرات الآلاف؟ ربما. مئات الآلاف كما حصل في حربها مع العراق خلال العقد الثامن من القرن الماضي؟ ملايين؟ دمار لا يمكن وصفه؟.

التي يملكها حزب الله وحماس وتوزيعها بين الأحياء السكنية مشكلةً كأداء في سياق العمل على الكشف عنها والقضاء عليها.

- البريد - وذلك من قبيل البريد الاتحادي (Federal Express) أو ما يماثله من الطرود والإرساليات البريدية.

استعرض هذا الفصل التهديد الذي يشكله الإرهاب النووي لإسرائيل. ففي منطقة لا يُرجَح فيها زوال العداء لإسرائيل، سوف تحاول العناصر الراديكالية ضرب هذه الدولة اليهودية بجميع الوسائل الممكنة التي تقع في حوزتها.

الفصل الثالث:
الخيارات السياساتية المتاحة أمام إسرائيل

إن خطر الإرهاب النووي الذي تواجهه إسرائيل حقيقي، وقد يتجلى في أنواع متعددة من السيناريوهات ومن خلال وسائل متباينة. وفي هذا الصدد، يستكشف هذا الفصل الخيارات التي تقع تحت تصرف إسرائيل والتي تمكّنها من التعامل مع هذا التهديد الجسيم. ونستهلّ هذا الفصل بالخيارات السياساتية التي تملكها إسرائيل، قبل أن نستعرض تلك الخيارات التي يمكن إنفاذها بالتعاون، أو حتى بالاشتراك، مع الولايات المتحدة.

منع قيام تهديد الإرهاب النووي

تستعرض دراسات أخرى الوسائل العملياتية التي تلجأ إليها الدولة من أجل منع نشوء تهديد إرهابي يستخدم السلاح النووي ضدها، بما في ذلك توظيف المعلومات الاستخباراتية والآليات الكفيلة بمنع هذا التهديد وغيرها من الوسائل الهجومية والدفاعية. ونحن لسنا في حاجة لإعادة سرْد هذه الوسائل في هذا المقام. وإنما نكتفي بالقول بأن ظهور تهديد إرهابي بشن اعتداء بالأسلحة النووية ينطوي على سلسلة من الإجراءات والمراحل المعقدة، التي تبدأ بالقرار الأساسي بالسعي للحصول على القدرات النووية، وامتلاك ما يكفي من المواد الانشطارية لتصنيع سلاح نووي أو إنتاج قنبلة نووية كاملة، وما يتطلبه ذلك من المعرفة لتجاوز وسائل الحماية المركّبة على سلاح نووي كامل أو المعرفة بتصنيع مثل هذا السلاح، ناهيك عن القدرة على نقل هذا السلاح وتفجيره. وتوفر كل مرحلة من هذه المراحل فرصًا فريدةً تعزز إحباط تنفيذ التهديد على أرض الواقع.[٤٧]

يشكّل الكشف عن التهديد المذكور والقضاء عليه، حال اكتشافه، العقبات الرئيسة التي تحول دون منعه. فإذا ما جرى الحصول على سلاح نووي متكامل، فإن حجم منشآت الدعم اللازمة لاحتضانه تكون صغيرة، مما يجعل الكشف عنه مهمةً على جانب كبير من الصعوبة. وعلى الرغم من أن عدد الأشخاص المشتركين في تأمين هذا السلاح ليس بالقليل، وهو ما يوفر بذاته الفرصة المواتية لأجهزة الاستخبارات للكشف عنهم ومنعهم، فإن السرية المطْلقة التي تلجأ إليها المنظمات المعنية قد تزيد من صعوبة منع التهديد المرتقب. وإلى الحدّ الذي يتطلب فيه السلاح النووي إنشاء برنامج لإنتاجه، حتى مع افتراض قيام طرف ثالث بتوريد المواد الانشطارية والمكونات المختلفة الأخرى إليه، فسوف تتضاعف احتمالات الكشف عن هذا السلاح.

ومع ذلك، فإن الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة في تعقّب بن لادن وغيره من نشطاء تنظيم القاعدة وتلك التي واجهتها إسرائيل في الكشف عن الصواريخ القصيرة المدى في لبنان وغزة، والشكوك التي لا تزال تحوم حول الكشف عن جميع المرافق النووية الإيرانية على الرغم من بعثات التفتيش المكثفة التي نفذتها الوكالة

الدولية للطاقة الذرية، تشير إلى أن التحديات التي تقف في طريق القضاء على التهديدات التي يشكلها السلاح النووي، قبل تفجيره، سوف تظل خطيرة وتلفها صعوبات جمّة.

الردع

يمثل الردع أداةً رئيسةً في السياسات التي تتعامل مع التهديدات التي تتراوح من النزاعات ذات النطاق المحدود إلى النزاعات النووية، وذلك لأن الردع يعتبر ناجعًا في حالة الإرهاب النووي بسبب طبيعة الإرهابيين والدول الإرهابية المعاصرة، كإيران، التي تنحو إلى إبادة من يعاديها.[٤٨] ولكن الصورة أعقد من هذا الواقع بكثير إذا ما أمعنّا النظر فيها.

إن المصدر الرئيس للتهديد النووي الإرهابي الذي تشكله دولةٌ ما بالنسبة لإسرائيل ينبع من إيران في هذه الأيام وفي المستقبل المنظور. فمن الواضح أن إيران تلتزم التزامًا دينيًا عميقًا بتدمير إسرائيل، وقد أثبتت استعدادها بتكريس مواردَ معتبرةً في سبيل هذه الغاية، بما في ذلك تأمين القدرات النووية العسكرية التي خصصتها، وإن في جزء منها، لتهديد إسرائيل. وفي سياق سعيها لتدمير إسرائيل، يبدو أن إيران مستعدةٌ وجاهزةٌ لتكبّد خسارة عدد كبير من مواطنيها – لنقُل بالآلاف؟ نعم. عشرات الآلاف؟ ربما. مئات الآلاف كما حصل في حربها مع العراق خلال العقد الثامن من القرن الماضي؟ ملايين؟ دمار لا يمكن وصفه؟.

يجب على إيران أن تأخذ في الحسبان أن جانبًا كبيرًا من أسرة المجتمع الدولي يعتبر أن إسرائيل تشكل قوةً نوويةً. فإذا كان الأمر كذلك، فإن نشوب أزمة نووية بين البلدين سوف تؤدي إلى تبادل [لإطلاق الصواريخ] بين "طهران وتل أبيب"، أو حتى إلى نزاع ذي نطاق أوسع. وفي الوقت الذي لا يمكن فيه الوقوف على تقويم دقيق لتحليل حساب التكاليف والفوائد التي ستجنيها إيران (أو بعبارة أخرى، في أية مرحلة ستنقضي فيها أهمية الهدف الإلهي الساعي إلى تدمير إسرائيل حتى بالنسبة لقادتها)، فلا يبدو أن إيران تمثل طرفًا يحتكم إلى التعقل في تصرفاته، وبالتالي فلا يمكن ردعه. قد تكون هذه الفرضية خاطئة تمامًا: فقد تتبدل الحسابات الإستراتيجية التي تجريها هذه الدولة عندما يدخل العنصر الإلهي في الصورة، وليس هناك من شك بأن السياسات التي تتبنّاها إيران تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل، على وجه الخصوص، متأثرة بالدين وبالعاطفة إلى حد كبير. وقد لا يقل ثمن الخطأ في هذا التقدير عن المسّ بوجود إسرائيل ذاتها.

كما تستطيع إيران أن تورّد القدرات النووية الضرورية لإحدى المنظمات الإرهابية المتحالفة معها، كحزب الله أو حماس مثلاً. ولكن ثبت في العديد من المناسبات التي شهدناها على مدى السنوات الماضية إمكانية ردع هاتين المنظمتين. كما أن كلًا من حزب الله وحماس، على الرغم من تزمّت أيديولوجيتهما، تملكان أجندةً محليةً واضحةً تتجاوز في بعض الأحيان تطلّعاتهما الجهادية، بمعنى التزامهما بتدمير إسرائيل. وفي حين تبدي هاتان المنظمتان استعدادهما لدفع ثمن باهظ في إطار سعيهما لتحقيق هذا الهدف، فهما تولِيان أهميةً قصوى للاعتبارات الاجتماعية والسياسية المحلية، وتسعيان إلى لعب دور قيادي طويل المدى في مجتمعيهما. وقد أثبتت المنظمتان على مدى السنوات الماضية حساسيةً كبيرةً للرأي العام المحلي، بحيث أنهما أحجمتا في أحيان كثيرة عن تصعيد الموقف مع إسرائيل أو قلّصتا ذلك التصعيد بسبب خشيتهما من الآثار التي يرتبها ذلك على مواقفهما العامة. وعلى نحو مماثل، يحرص حزب الله وحماس على قدراتهما العسكرية وعلى حياة كوادرهما القيادية وحياة العامة كذلك. ومن الأمثلة على ذلك الاستعداد الذي أبدته حماس للقبول بوقف إطلاق النار مع إسرائيل في أعقاب العملية العسكرية التي شنّتها على قطاع غزة في مطلع العام ٢٠٠٩ والاستعداد الذي عبّر عنه حزب الله في مناسبات عديدة لخرق التسويات المؤقتة إذا كان هذا الأمر يصبّ في مصلحته، بما في ذلك مراقبة اتفاقية وقف إطلاق النار للعام ٢٠٠٦.

إن منظمتيْ حزب الله وحماس اللتين[٤٩] تقعان على الحدود مع إسرائيل وضمن نطاق يسهّل على قدراتها العسكرية الوصول إليهما، وذلك على نقيض إيران، تملكان الخاصية الأساسية التي تمكّن إسرائيل من ردعهما: فلديهما الكثير لكي يخسرانه. ولكن هذا لا يقلّل من جسامة التهديد الذي يتمخّض عن امتلاكهما للقدرات النووية، كقدرتهما على بثّ الرعب والذعر في نفوس سكان إسرائيل، أو تنفيذ هجمات "تقليدية" واسعة النطاق مع إمكانية إفلاتهما من العقوبة التي يرتبها ذلك أو محاولة إملاء شروطهما مع عدم وضع هذا التهديد ضمن السياق المناسب. وعلى النقيض من ذلك، لا يمكن للمرء أن يستبعد أن احتمالية امتلاك هاتين الحركتين للقدرات التي تمكّنهما من إلحاق أضرار مدمرة بإسرائيل قد تؤثر على تحليل الفوائد والتكاليف الذي تفترضانه.

ومن جانب آخر، تحوم أكبر علامات الاستفهام حول تنظيم القاعدة. فنظرية الردع تستند إلى امتلاك القدرة على التأثير في

تجربة استعراضية لصواريخ ايرانية

تحليل التكاليف والفوائد الذي يعدّه الخصم، وذلك عن طريق تهديد ما يَعِزّ عليها، وهو ما نعني به قيمها. ولذلك، يقوم الردع النووي الكلاسيكي على أساس الأهداف التي تقف في وجه القوة (وهي القدرات النووية العسكرية، من قبيل الصواريخ أو القاذفات) أو الأهداف التي تحمل قيمة في ذاتها، كالتجمعات السكانية والمصالح الاقتصادية الرئيسة، أو غير ذلك من الأهداف التي تحتل أهميةً قصوى بالنسبة للخصم. ولكن القاعدة في الواقع تفتقر إلى هيكلية تنظيمية وإلى قواعد عملياتية ولوجستية مهمة. وعلى الرغم من تركّزها في أفغانستان وفي المناطق الحدودية مع باكستان، فهي لا تملك بلدًا يستضيفها أو سكانًا تابعين لها. وفضلاً عن ذلك، يعلن عناصر القاعدة عن استعدادهم للموت في سبيل قضيتهم. وعند النظر إليها من هذه الزاوية، يبدو أن القاعدة تستعصي على الردع.

ويتمحور السؤال حول ما إذا كانت هذه هي الحقيقة القطعية القائمة، أو ما إذا كانت هناك قيمٌ تحتل أهميةً بالنسبة للقاعدة. فعلى سبيل المثال، أبدى تنظيم القاعدة حساسيةً للانتقادات التي وُجِّهت إلى عناصره بسبب الهجمات التي شنوها ضد قوات الولايات المتحدة في العراق، والتي تمخضت عن مقتل عدد أكبر بكثير من إخوانهم المسلمين بحيث فاق عدد القتلى من الجنود الأميركيين. وبينما يبدو أنه من المؤكد أن القاعدة مستعدة لدفع ثمن باهظ من حياة أفرادها في سبيل إنجاز أهدافها، من قبيل تدمير إسرائيل، فإن الزعم بعدم خضوع نزعتها العدمية التي تقوم على استئصال الآخر وتدميره لا يزيد عن كونه افتراضًا، وهو ليس بمعلوم. فهل أن إقدام الولايات المتحدة وإسرائيل على إعلان سياسة انتقامية تستهدف إبادة قيادة تنظيم القاعدة وأسرهم بكل ثمن ممكن، في حالة شن اعتداء نووي، لا يترك أي أثر على الإطلاق؟ أفلا يؤثر التهديد الذي يمس وجود التجمعات السكانية الرئيسة للمسلمين بالمرة على تفكير القاعدة؟

وإذا ما كانت القاعدة مستعدة لتكبد خسائر غير محدودة من البشر، أوليس هناك من قيم أخرى تكتسب أهميةً بالنسبة لهم، كالمواقع الثقافية والدينية والإسلامية؟ هل ستترك الإدانة الواسعة التي يصدرها زعماء المسلمين وعلماؤهم وشعوبهم، لأسباب عملية إن لم تكن أخلاقية، للتدمير الواسع الذي سيلحق بالمصالح الإسلامية بسبب هذه الهجمات الانتقامية، أي أثر على حسابات هذا التنظيم، أو حتى تحدث انقسامًا في صفوفه؟[٥٠]

لا يمكن معرفة الإجابة عن هذه الأسئلة على أي وجه من وجوه الدقة. ومع ذلك، يجب طرح سؤال حول الاعتقاد العام الذي يقضي بأنه لا يمكن ردع القاعدة ببساطة. في الواقع، لكل شيء ثمنه كما تقول الأمثال القديمة، ولكن السؤال يتمحور حول مدى فداحة هذا الثمن. قد لا يفكر البعض في الإقدام على تنفيذ خيارات انتقامية، كتلك التي أوردناها أعلاه، ولكن التهديدات التي صُمِّمت هذه الخيارات للرد عليها ليست أقل فداحةً منها.

وضع حدّ حول الغموض الذي يلف القدرات النووية الإسرائيلية

من الوسائل الأخرى التي يمكن اللجوء إليها للتعامل مع التهديدات الإرهابية المحتملة القائمة على استخدام السلاح النووي ولتعزيز قدرة الردع الإسرائيلية تغيير السياسة التي انتهجتها إسرائيل في إحاطة قدراتها النووية بالغموض على مدى ردح طويل من الزمن. يعتقد عدد كبير من المراقبين الأجانب أن إسرائيل تشكّل قوة نووية، وأنه يتعين على أية جهة إرهابية تفكر في مهاجمة إسرائيل بسلاح نووي أن تفترض بأن هذا هو الوضع القائم على الأرض. وبناءً على هذا الافتراض، فمن غير الواضح ما إذا كان الخروج من الغموض الذي يكتنف القدرات النووية الإسرائيلية سيشكل قيمة ردع إضافية لصالح إسرائيل. وعلاوةً على ذلك، يبدو أن إسرائيل تملك أسبابًا وجيهةً تدفعها للتمسك بموقفها الحالي، ومن المستبعد أن أي أمر يقل عن الاحتفاظ بهذه الميزة الإستراتيجية الرئيسية قد يفرز تغييرًا في هذا المضمار. ولذلك، يبدو أن هذا الخيار هو ذو فائدة ضئيلة لا تكاد تذكر.

التدابير الدفاعية وإدارة التبعات

تملك إسرائيل نظامًا دفاعيًا وطنيًا شاملاً، بما يشمله من أجهزة الطوارئ، وخطط الإخلاء المبكر والإدارة المدنية. كما تتمتع إسرائيل

كما هي الحال بالنسبة للكثير من المجالات في سياسة الأمن القومي الإسرائيلي، يحتل التعاون مع الولايات المتحدة درجةً متقدمةً على قائمة الخيارات المتاحة للتعامل مع التهديد الذي يشكله الإرهاب النووي. وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن الأثر المدمر الذي يمكن أن يلحق بحليف وثيق من حلفائها، إلى جانب كونه يشكل سابقةً مرعبةً قد تمهد الطريق نحو شن هجمات من هذا القبيل على الولايات المتحدة نفسها وعلى حلفائها الآخرين، يعزز التعاون الشامل الذي نعرّج عليه في هذا الفصل. ولكن حتى الولايات المتحدة في مثل هذه الحالة لا تستطيع أن توفر إجابةً مُرْضيةً تمامًا للتهديد الذي تواجهه هي أو إسرائيل.

بنطاق واسع من الأنظمة الدفاعية السلبية، بما فيها الملاجئ المقامة في معظم المنازل والأحياء السكنية. كما يدخل الحجر في غالبية أعمال البناء في إسرائيل، سواء أكان ذلك في الأبنية السكنية أم التجارية، وهو ما يوفر قدرًا ما من الدفاع في مقابل الأبنية الخشبية التي كانت قائمة في هيروشيما. ولكن من الواضح أن نظام إدارة حالة الطوارئ لا يرقى إلى المتطلبات غير الاعتيادية التي يستدعيها سيناريو الاعتداء النووي. فقد أثبتت الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في العام ٢٠٠٦ جوانب القصور العامة التي تعاني منها الدولة في مواجهة تهديد يقل بكثير عن تهديد الهجوم النووي، وذلك على الرغم من الخطوات المهمة التي جرى اتخاذها لتصويب جوانب الخلل التي اكتشفت في هذه الحرب.

وفيما يتعلق بأنظمة الدفاع الناجعة، تملك إسرائيل نظامًا عمليًا لصدّ الصواريخ البالستية (وهو نظام "أرو" (Arrow) [السهم بالعربية])، بالإضافة إلى نظام اعتراض الصورايخ (وهو نظام القبة الحديدية)، والذي يتوقع تشغيله في منتصف العام ٢٠١٠. من المؤكد أن هذه الدفاعات توفر قدرًا ضئيلاً من الأمن، وهي في نهاية المطاف غير كافية على الإطلاق. فإذا ما اخترق صاروخ أو قذيفة واحدة "فقط" مزودة برأس حربي نووي تلك الدفاعات، فإن ذلك سيشكل فشلاً كارثيًا لا يُقبل به في أية حال من الأحوال. ولذلك، فإن الدفاع لا يشكل خيارًا كافيًا عندما يتعلق الأمر بالتهديدات النووية. وفي الوقت نفسه، فقد تأخذ الجهة المعتدية في حسبانها احتمالية اعتراض هجومها. كما يُفترض أن ترد إسرائيل برد انتقامي شامل، بحيث تلحق بالجهة المعتدية جميع أشكال الخسائر والتبعات، وذلك على الرغم من فشل اعتدائها. لكن مجرد الاقتصار على المحاولة بالنسبة للإرهابيين الذي يستخدمون السلاح النووي ضد إسرائيل قد يكون كافيًا في حد ذاته.

تناول هذا الفصل بعض الخيارات السياساتية الرئيسة المتاحة أمام إسرائيل للتعامل مع التهديد النووي الذي تشكله الجماعات الإرهابية. وبينما يبدو أن وضع حد للغموض الذي يكتنف القدرات النووية التي تملكها إسرائيل غير مجدٍ، وفي الوقت الذي يبدو فيه أن التدابير الدفاعية قد لا تعود بالفائدة المرجوّة منها، فإن سياسات أخرى من قبيل المنع والردع تمثل بعض التدابير التي تحيي الأمل في نفوسنا. وفي الواقع، تؤلف هذه السياسات جزءًا من العقيدة الإستراتيجية الإسرائيلية، بحيث يتوجّب تعديلها وتكييفها لكي تتواءم مع التهديد النووي الذي تفرضه الجماعات الإرهابية. ونتحول الآن إلى سلسلة أخيرة من الخيارات السياساتية المتوفرة أمامنا، والتي تشتمل على التعاون مع الولايات المتحدة.

الفصل الرابع:
التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة

كما هي الحال بالنسبة للكثير من المجالات في سياسة الأمن القومي الإسرائيلي، يحتل التعاون مع الولايات المتحدة درجةً متقدمةً على قائمة الخيارات المتاحة للتعامل مع التهديد الذي يشكله الإرهاب النووي. وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن الأثر المدمر الذي يمكن أن يلحق بحليف وثيق من حلفائها، إلى جانب كونه يشكل سابقةً مرعبةً قد تمهد الطريق نحو شن هجمات من هذا القبيل على الولايات المتحدة نفسها وعلى حلفائها الآخرين، يعزز التعاون الشامل الذي نعرّج عليه في هذا الفصل. ولكن حتى الولايات المتحدة في مثل هذه الحالة لا تستطيع أن توفر إجابةً مُرْضيةً تمامًا للتهديد الذي تواجهه هي أو إسرائيل. فبناءً على السجلات العامة، لا تعتبر آليات التعاون التي تُتَّبع في حالة شنّ هجوم إرهابي تُستخدم فيه الأسلحة النووية أو

الوسائل التي تنفَّذ للتعامل معه واضحةً في مختلف وجوه العلاقات الثنائية القائمة بين الدولتين.

تركيز الانتباه والأولويات

يتفهّم الرئيس أوباما، كما هو الحال بالنسبة لسلفه، ضرورة منع وقوع المواد والأسلحة النووية في أيدي الجماعات الإرهابية، كما أفصح أوباما عن تعهداته بتكريس ما يلزم من الجهود في سبيل هذه الغاية.[٥١] ولكن الواقع يشير إلى أنه لا الولايات المتحدة ولا غيرها من الدول تعمل كل ما في وسعها للتعامل مع هذا التهديد. وفضلاً عن ذلك، من المرجَّح أن يتراجع الاهتمام بقضية التهديد الذي يفرضه الإرهاب النووي، تمامًا كما هو حاصل بالنسبة للصدمة التي ولّدتها هجمات ١١ أيلول التي بات يخبو أوارها في الذاكرة الجمعية للشعب الأميركي. وفي هذا الصدد، دعا غراهام أليسون (Graham Allison)، أحد أكبر الخبراء الضالعين في هذه المسألة، الولايات المتحدة وروسيا إلى تزعّم تحالف عالمي لمناهضة الإرهاب النووي، والذي يجري تصميمه وإعداده بحيث يقدِم على كل خطوة ممكنة – سواء أكانت مادية أم فنية أم دبلوماسية – لمنع وصول المواد والأسلحة النووية إلى أيدي الإرهابيين.[٥٢]

على الرغم من الوعي بهذه المسألة في إسرائيل، فإن الإرهاب النووي لم يتبلور إلى أولويةً قصوى حتى هذا اليوم.[٥٣] وفي ظل مواجهة مجموعة من التهديدات الأخرى، فقد ركزت دوائر صناعة القرار في إسرائيل في جميع الحالات على التهديدات الفورية والملموسة، وليس على التحضيرات التي قد تحقق الغايات التي تصبو إليها أو لا تحققها على أرض الواقع.[٥٤] وفي هذا السياق، يتفهم المرء استحواذ البرنامج النووي الإيراني وغيره من التهديدات غير القائمة، والفورية في آن معًا، على إسرائيل في حال نشأت المخاطر من هذه التهديدات. ولكن المخاطر المحتملة التي يشكلها الإرهاب النووي تفوق في فداحتها أي عدوان آخر، بحيث أنها تستوجب إيلاء قدر أكبر من الاهتمام بها وتخصيص المزيد من الموارد لها. ومن التدابير المهمة التي ينبغي اتخاذها في هذا الشأن تعيين مسؤول رفيع المستوى وتشكيل جهاز رئيس لقيادة الجهود التي تبذلها إسرائيل في هذا المضمار. ففي الوقت الراهن، تتوزع هذه المهمة على إدارات مؤسسة الدفاع من دون أن تحظى ببطل حقيقي يتولى زمامها.

يسلط هذا الفصل الضوء على الرد المحتمل الذي قد تردّ به الولايات المتحدة وإسرائيل على التهديد الذي تستخدم فيه جماعات إرهابية السلاح النووي ضد إسرائيل. ومع ذلك، يكمن جانب من الإجابة على هذا المسألة في الجهود الأعمّ التي تبذلها الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة النووية. في السنوات الأخيرة، أفصح عدد من البيانات السياساتية والدراسات الأكاديمية والشخصيات العامة في الولايات المتحدة عن العناصر الأساسية التي ينبغي أن تتألف منها سياسة شاملة لمواجهة تهديد الإرهاب النووي. فيما يلي نبذة مقتضبة حول بعض هذه العناصر، والتي تحمل أهميةً بالنسبة للتهديد الذي تواجهه إسرائيل كذلك.[٥٥]

العمل الدبلوماسي

يعتبر العمل الدبلوماسي الذي تقوده الولايات المتحدة ضروريًا من أجل شدّ أواصر الجهود الدولية التي تُبذل للتعامل مع التهديد الذي يشكله الإرهاب النووي ومن أجل الارتقاء بتوظيف الأدوات الدبلوماسية المستخدمة حاليًا. فعلى سبيل المثال، يشترط القرار رقم (١٥٤٠) الصادر عن مجلس الأمن الدولي على كافة أعضاء الأمم المتحدة تبنّي وتنفيذ تدابير تهدف إلى محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتجريم نشر هذه الأسلحة، والارتقاء بوسائل الحماية المادية للمنشآت النووية، وتعزيز القيود المفروضة على تصديرها، وتحسين التعاون في مجال منع تهريبها وفي مجال الأمن على الحدود. كما أعدّت المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي (Global Initiative to Combat Nuclear Terrorism)، التي أطلقتها الولايات المتحدة وروسيا في العام ٢٠٠٦، إطارًا لتعزيز التعاون الدولي وبناء قدرات الدول على محاربة هذا التهديد. وتشكل المشاركة المشروطة للدول المارقة، كإيران وسورية، والتي تشتمل على جداول زمنية واضحة واستعداد واضح لفرض عقوبات صارمة إذا ما فشلت المحادثات الجارية معها، جزءًا من الجهد الدبلوماسي الذي يستهدف منع انتشار القدرات النووية، مع ما ينجم عن ذلك من تبعات مهمة على التهديد الذي يفرضه الإرهاب النووي. ويجب تصعيد الضغط الدبلوماسي بحيث يحرم المنظمات الإرهابية من الفوز برعاية الدول لها ومن تقديم المساعدات والملاذ الآمن لها، وذلك بالتوافق مع الجهود التي تبذل في سبيل تقوية أنظمة الحكومات في الدول المنهارة، كالسودان والصومال واليمن وأفغانستان. ويعتبر الدور الذي تضطلع به إسرائيل في هذا الجهد الدبلوماسي سلبيًا ومقتصرًا في جانب كبير منه على توفير المعلومات الاستخباراتية التي تساند الجهود الأميركية في هذا المضمار.

ويكتسب تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل في المجالات المذكورة أعلاه، ولا سيما في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية وتدريبات المحاكاة المشتركة، أهميةً خاصةً، وذلك كما هي الحال بالنسبة للعمليات السرية والعلنية التي تستهدف محاربة الإرهاب ومنع انتشار القدرات النووية، سواء أكانت هذه العمليات تنفَّذ لأغراض الكشف عن تلك الأسلحة أم تعطيل توريدها أو منعه. وفي بعض الحالات، تدعو الضرورة إلى الاستعانة بالقوة العسكرية، التي تفوق في تكوينها القوات الخاصة. وقد تشتمل الخيارات العسكرية كذلك على خيارات أحادية الجانب تقْدِم عليها الولايات المتحدة أو إسرائيل، أو ردوداً تنفَّذ بالتنسيق، أو حتى بالاشتراك، فيما بينهما.

فرض الرقابة على الأسلحة والمواد النووية

وبالإضافة إلى ما تقدم، يتوجب استكمال مختلف البرامج التي أُعدَّت من أجل الارتقاء بمستوى السيطرة والتحكم في المنشآت النووية ومخزون الأسلحة النووية والأفراد العاملين في هذا المجال، وذلك من قبيل البرنامج التعاوني للتخفيف من حدة التهديدات (Cooperative Threat Reduction program) المعمول به في روسيا وفي غيرها من الدول التي كانت تؤلّف الاتحاد السوفييتي السابق. كما تستدعي باكستان اليوم اهتمامًا من نوع خاص. وتعرَف هذه المنهجية بمنهجية "تجفيف المستنقع" – فكلما قلّ عدد القنابل والمواد النووية والخبراء النوويين "الفالتين"، تقلصت حدة التهديد الذي تشكله منظمة إرهابية في الحصول على القدرات النووية التي تريدها. ويمثل إنشاء نظام عالمي قوي لمنع انتشار الأسلحة النووية، إلى جانب عمليات التفتيش الدقيقة التي ترعاها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسائل أخرى توظَّف في مراقبة المواد والبرامج النووية القائمة. ولإسرائيل مصلحة في دعم الدبلوماسية الأميركية في هذا المجال.

برامج محاربة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة والقدرات النووية

يتوجب تعزيز وتوسيع نطاق البرامج التي تستهدف محاربة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة النووية. ومن بين هذه البرامج المبادرة الأمنية بشأن انتشار الأسلحة النووية (Proliferation Security Initiative) التي تكفل الرقابة على السفن التي يُشتبه بها في نقل المواد أو المعدات المتعلقة بالأسلحة النووية أو الأفراد الذين يعملون في هذا المجال، والمبادرة الأمنية بشأن احتواء التهديد النووي (Container Security Initiative)، التي تم بموجبها تعزيز أمن الموانئ إلى درجة كبيرة في الولايات المتحدة وفي غيرها من الدول حول العالم. وعلى هذا المنوال، فلا غنى عن توطيد التعاون الدولي في مجالات إنفاذ القانون، وأمن الحدود، والرقابة على الصادرات، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والعمليات السرية التي تستهدف منع أعمال الإرهاب النووي والكشف عنه والحيلولة دون تنفيذها. كما تمثل محاربة تمويل الإرهاب من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، والتي تشمل من جملة أمور مجموعة العمل المالية (Financial Action Task Force)، تدبيرًا آخر يحتل أهميةً قصوى. ويكتسب تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل في المجالات المذكورة أعلاه، ولا سيما في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية وتدريبات المحاكاة المشتركة، أهميةً خاصةً، وذلك كما هي الحال بالنسبة للعمليات السرية والعلنية التي تستهدف محاربة الإرهاب ومنع انتشار القدرات النووية، سواء أكانت هذه العمليات تنفَّذ لأغراض الكشف عن تلك الأسلحة أم تعطيل توريدها أو منعه. وفي بعض الحالات، تدعو الضرورة إلى الاستعانة بالقوة العسكرية، التي تفوق في تكوينها القوات الخاصة. وقد تشتمل الخيارات العسكرية كذلك على خيارات أحادية الجانب تقْدِم عليها الولايات المتحدة أو إسرائيل، أو ردوداً تنفَّذ بالتنسيق، أو حتى بالاشتراك، فيما بينهما.

سياسة الانتقام التي تتسم بمتانتها وصلابتها

يجب أن تكون الجهات التي يُحتَمل أن ترتكب أعمال الإرهاب النووي على قناعةٍ بأن الردّ الانتقامي الذي ستُقْدِم عليه الولايات المتحدة وإسرائيل سيكون مدمرًا. ويعني هذا الرد بالنسبة لإسرائيل:

وفيما يتعلق بسياسة الردع الفعلية، إذا ما قارنّاها مع السياسة المعلنة، فإن الواقع الذي يشير إلى أن المجتمع الدولي يفترض بأن إسرائيل تملك قدرات نووية خاصة بها سوف يطرح عن الولايات المتحدة عبء الرد إذا ما هوجمت إسرائيل. وهذا يشكل مجرد سبب واحد من الأسباب التي تفسر أن السياسة التي تعتمدها إسرائيل للإبقاء على الغموض الذي تلف به قدراتها النووية تصب في الواقع في مصلحة الولايات المتحدة. وبذلك، يتعين على البلدين التمسك بها مع مرور الوقت.

"اضرب أولاً، من دون توجيه أية أسئلة". وهنا، يتحتّم على كل من الجهتين المسؤولة عن تنفيذ الاعتداء النووي على إسرائيل (إن كانت توجد أصلاً) وتلك التي تثور شكوك معقولة حول مشاركتها في هذا الاعتداء تحمّل المسؤولية المترتبة عليه.[٥٦] ولن يكون هنا متّسع للدبلوماسية، ليتعين على إسرائيل أن تردّ بكل أوتيت من قوة ومن قدرات تقع تحت تصرفها، من دون انتظار النتائج التي تفصح التحريات النووية عنها.

وإذا أعلنت إحدى المجموعات الإرهابية عن امتلاكها للقدرات النووية، أو أعلنت عن نيتها امتلاك قدرة نووية أو في حال قيام شكوك كبيرة حول ذلك، يتوجب شن هجوم على تلك المجموعة، سواء أكانت معروفة أم مجهولة، وعلى البلد الذي يستضيفها بضربة ساحقة، بل ومدمرة إذا استدعى الأمر ذلك، من أجل الحيلولة دون تحول هذا التهديد إلى حقيقة واقعة على الأرض. وعلى نحو ما نرى الأمور عليه اليوم، يتحتم على إسرائيل أن تتبنّى سياسةً انتقاميةً معلنةً تنص على تحمّل إيران و/ أو القاعدة المسؤولية عن أي هجوم نووي عليها، بغض النظر عمن يمكن أن يكون قد نفذه، ما لم تقف على أدلة ملموسة لا يمكن دحضها بخلاف ذلك.

وإذا كان مصدر الاعتداء الإرهابي الذي استخدم السلاح النووي ضد إسرائيل معروفًا، أو إذا عُلِم أنه ناشئ من القاعدة أو إيران، فيتوجب على إسرائيل أن توضح أن ردها سوف يكون غير محدود ولن يقتصر على التجمعات السكانية الرئيسة، بل إنه سيمسّ كافة المواقع التي تحمل قيمةً بالنسبة للقاعدة ولإيران، بما فيها تلك المواقع التي تكتسب أهميةً رمزيةً رئيسةً بالنسبة للعالم الإسلامي برمّته. فسياسةٌ معلنةٌ من هذا القبيل قد تكون على قدْر متقدم من العنف وتسهم في تعزيز البعد الديني في مواجهة العالم الإسلامي مع الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل. ولذلك، لا يجب الإعلان عن هذه السياسة في المحافل الرسمية، باعتبارها تشكل جزءًا من الموقف الانتقامي الذي تراه إسرائيل، وإنما يتوجب "التعريف" بهذه السياسة بالقدْر الذي "يعرف" المجتمع الدولي أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية، سواء أكانت هذه الأسلحة موجودة أم غير موجودة على أرض الواقع. ويمكن "تسريب" هذه السياسة عبر وسائل شتى.

وبالنسبة لإسرائيل، يجب أن تكون سياستها الانتقامية المعلنة والفعلية واحدةً وموحدةً. وليس هناك من فرق بين هذين الوصفين. فقد يكون الفشل الذي يقع ولو لمرة واحدة في الرد أو الانتقام المدمر على الإرهاب النووي بمثابة دعوة لشن المزيد من الاعتداءات على إسرائيل، بما يضمن تدميرها بصورة نهائية. وفي الوقت الحاضر، لا تعتبر حالة التهديد القائم وشيكةً بما فيه الكفاية بحيث تستدعي ضرورة تغيير سياسة الردع التي تتبناها إسرائيل، ولكن يتوجب متابعة هذا التهديد عن قرب من أجل تحديد الوقت الملائم.

يفترض أن الولايات المتحدة، بوصفها قوة دولية، لا تستطيع اعتماد سياسة غير تمييزية "لا تقوم على طرح الأسئلة"، كتلك التي نوصي بها أعلاه، كما أنها قد تُضطَّر إلى مساندة سياسة إسرائيلية من هذا النوع إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك. وبالنسبة للولايات المتحدة، تحتل التحريات أهميةً قصوى، لا سيما في حالة الاعتداء على دولة أجنبية. وفي الوقت ذاته، يجب أن يكون الإصرار الأميركي على الردّ الحاسم من أجل الحيلولة دون نشوء تهديد إرهابي باستخدام السلاح النووي والانتقام بتوجيه ضربة مدمرة ضد المسؤولين عن هذا التهديد، صريحًا لا يرقى إليه شك. وينبغي تعزيز السياسة التي تعلنها الولايات المتحدة في هذا الصدد بصورة تستهدف استئصال الشكوك القائمة في المنطقة حول إصرار الرئيس أوباما وعزيمته بوصفه قائدًا.

وعلى خلاف إسرائيل، فإن حاجة الولايات المتحدة إلى الإفصاح عن إستراتيجيا ردعٍ جديدةٍ ومهمةٍ تواجه قيودًا جمة. وبالفعل، فإن

مناورة امريكية اسرائيلية لمواجهة هجوم نووي

السياسة الأميركية المعلنة بشأن الإرهاب النووي الذي يهدد إسرائيل لن تختلف في جوهرها عن موقفها العام حيال قضية الإرهاب النووي في عمومها. فقد أعلن الرئيس الأميركي السابق بوش أن الولايات المتحدة سوف تهبّ لنجدة إسرائيل في حال تعرضها لهجوم نووي من جانب إيران. كما أفصحت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون عن إنشاء مظلة نووية لشعوب المنطقة، وحذّرت من رد مدمر قد تقدم عليه الولايات المتحدة. ويمكن توسيع دائرة هذه التصريحات بإضافة ما جاء على لسان الرئيس أوباما حينما تطرّق على وجه محدد إلى الإرهاب النووي، إلى جانب تصريحه بتقديم الدعم اللامشروط لجميع التدابير التي قد تضطر إسرائيل إلى اتخاذها في مواجهة هذا التهديد. وبالنظر إلى ما يطفو من التحفظات الأميركية حول سياسة إسرائيل "التي لا تقبل إثارة الأسئلة" بشأنها، فإن الولايات المتحدة سوف تحجم عن طلب المزيد من التوضيحات حول طبيعة مثل هذه الإجراءات.

وفيما يتعلق بسياسة الردع الفعلية، إذا ما قارنّاها مع السياسة المعلنة، فإن الواقع الذي يشير إلى أن المجتمع الدولي يفترض بأن إسرائيل تملك قدرات نووية خاصة بها سوف يطرح عن الولايات المتحدة عبء الرد إذا ما هوجمت إسرائيل. وهذا يشكل مجرد سبب واحد من الأسباب التي تفسر أن السياسة التي تعتمدها إسرائيل للإبقاء على الغموض الذي تلف به قدراتها النووية تصب في الواقع في مصلحة الولايات المتحدة. وبذلك، يتعين على البلدين التمسك بها مع مرور الوقت.

الجهود المشتركة التي تستهدف منع نشوء تهديد الإرهاب النووي

يتعين النظر في اعتبارين عامين عند الحديث عن منع نشوء تهديد بارتكاب أعمال الإرهاب النووي: أوّلهما ما إذا كان هناك اعتقاد بأن هذا التهديد الذي تواجهه إسرائيل لا يزال في مراحل النشوء والتطور، وثانيهما ما إذا وُجدت معلومات تفيد بوجود قدرة عملياتية في هذا الشأن. في الحالة الأولى، وبالاستناد إلى مدى تقدّم هذه المراحل، فسوف يكون هناك وقت أمام البلدين للسعي إلى استكشاف نطاق واسع من الخيارات التي تستهدف منع هذا التهديد. ويتراوح هذا النطاق من العمليات العسكرية المحدودة المستهدفة إلى الخيارات الكبرى التي تشمل احتلال بلدٍ يشتبه في أنه يحتضن ذلك التهديد (كلبنان مثلاً)، من أجل استئصاله من جذوره بأية تكلفة كانت. وقد تتولى إسرائيل أو الولايات المتحدة تنفيذ هذه العمليات أو تنفذانها

بالتنسيق أو بالاشتراك فيما بينهما. وحين تنفيذ هذا الإجراء الذي يُنْبِئ عن اكتشاف التهديد، فسوف تكون الفرصة القائمة محدودة، بحيث يتوجب استغلالها بصورة ناجحة قبل ضياعها وتلاشيها، ربما إلى الأبد. وإذا كان برنامج الإرهاب النووي قد بلغ مراحل متقدمة، ولا سيما إذا كان التقدم يسير بخطىً حثيثة في مواقع بعيدة (كأفغانستان أو إيران)، فيتعين اتخاذ التدابير الوقائية المماثلة لتلك التي يتم اعتمادها في حالة القدرات النووية القائمة، وذلك على النحو التالي.

عند اكتشاف وجود قدرات نووية جاهزة للعمل لدى جماعة إرهابية، أو إذا ما ساد اعتقاد بوجودها، فإن فرصة تنفيذ إجراء في هذه الحالة تكون على قدْر كبير من الضعف، وذلك على الرغم من إمكانية سهولة تنفيذ هذا الإجراء جزئيًا عن طريق تقويم الوقت الذي ستستخدم فيه القدرات المذكورة وكيفية استخدامها. وفي هذا المقام، يجب أن تتّسم الجهود الوقائية بطبيعة "تُبذَل بها كافة التكاليف الضرورية"، بحيث يتم تقويض أية قدرات وجميع القدرات الموجودة من أجل ضمان النجاح التام في هذه المهمة. فمن المرجح أن لا تتوفر فرصة أخرى. لذلك، ينبغي أن تُصمَّم التدابير التي سيجري تبنّيها بحيث تكفل استئصال التهديد القائم من جذوره وبصورة تامة. وفي حين يحتمل إقدام إسرائيل على شن عملية محدودة ومستهدفة بشكل أحادي الجانب، فإن إمكانية حدوث ذلك تقل بكثير في حال ثبوت وجود قدرات نووية جاهزة للعمل لدى الجماعة الإرهابية المعنية. وبالنظر إلى ضرورة إحراز النجاح الفوري والمضمون، فقد يكون شن عملية أميركية-إسرائيلية مشتركة، أو حتى عملية تنفذها الولايات المتحدة وحدها، ضرورية، وذلك على فرَض توفر القدرات الأميركية الفريدة في هذا المجال.

وكجزء من الجهد الذي يستهدف الحيلولة دون نشوء تهديد الإرهاب النووي، يتوجب توظيف كافة الوسائل الاستخباراتية المتاحة للولايات المتحدة وإسرائيل من أجل ضمان الكشف عن برنامج تطوير القدرات النووية أو احتمالية نقل سلاح نووي كامل إلى منظمة أو دولة إرهابية. ومن المسوَّغ كذلك تعزيز التعاون في مجال التدابير الداخلية للكشف عن مثل هذا البرنامج، بما يشمله ذلك من رغبة الولايات المتحدة في مشاركة قدراتها في هذا المجال، من قبيل نشر فرق دعم مواجهة حالات الطوارئ النووية في إسرائيل، وقتما نشأت ضرورة تستدعي ذلك. فالقدرات التي تملكها إسرائيل ليست معروفةً على الملأ، ولكن يفترض أن تقل عن تلك التي تمتلكها الولايات المتحدة. لذا، يجب إيلاء الاهتمام لإجراء عمليات المحاكاة والتدريبات المشتركة على التعامل مع سيناريوهات الأزمات، بما في ذلك الكشف عن مصادر تهديد الإرهاب النووي والرد عليها وإدارة التبعات المترتبة عليها على المستويين المحلي والوطني. وقد تكون المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة ذات قيمة عالية إذا ما ثارت الشبهات حول قيام منظمة إرهابية بزرع قنبلة نووية في تل أبيب أو في أي مكان آخر في إسرائيل، مثلاً.

تعزيز العلاقات أو الضمانات الأمنية الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل

غالبًا ما يذكر تعزيز العلاقات الإستراتيجية الثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، سواء أكان ذلك على شكل معاهدة أمنية أم ضمانة ذات مكانةٍ أقل منها، باعتباره أحد الوسائل الرئيسة التي تستطيع الولايات المتحدة من خلالها توفير "ردع شامل" لإسرائيل، سواء أكان هذا الردع يستهدف مواجهة التهديدات النووية أم غيرها من التهديدات الجسيمة. وقد تعرّضت دراسات أخرى بالتحليل للمزايا والعيوب المتمخضة عن تعزيز العلاقات الثنائية الإستراتيجية القائمة بين إسرائيل والولايات المتحدة. غير أن الجدوى المتأتّية من تقديم ضمانات ردعٍ شاملةٍ من قبل الولايات المتحدة تشكل مصدرًا من مصادر الجدل الدائر حول هذا الموضوع.[٥٧] ولكن يكفي القول بأن الشك يحوم حول مدى إمكانية تعزيز قدرة إسرائيل على الردع على أرض الواقع عبر هذه الآلية، وذلك على افتراض أن التقارير الدولية التي تَرِدُ حول قدراتها النووية صحيحة. وفيما يتعلق بحالة الإرهاب النووي، فمن المؤكد أن الردع الشامل لن يضيف الكثير إلى قيمة الردع التي تنشأ عن تبعات التهديد القائم.

النتائج والتوصيات

لقد ركزت إسرائيل على مدى الخمس عشرة سنة الماضية جُلَّ تركيزها على التهديد النووي الإيراني، في حين استحوذ الإرهاب الذي يشكله الفلسطينيون وحزب الله على ما بقي من مساحة الاهتمام لدى القيادة العسكرية والمدنية الوطنية الإسرائيلية. وربما جاء هذا التركيز على حساب الاهتمام الذي صُرِف للوقوف على تهديد الإرهاب النووي المتنامي والجسيم في آنٍ معًا، وهو ما يمكن تفهّمه. تعتبر هذه الدراسة هي الأولى في نوعها التي تسلط الضوء على طبيعة التهديد النووي الذي تواجهه إسرائيل، وهي تقترح الردود الممكنة

مفاعل ديمونة: السّر المعروف للجميع

عليه. وبذلك، نأمل أن توفر هذه الدراسة حافزًا لمفكرين آخرين، والأهم منهم للمسؤولين الحكوميين الذين يحتلون موقع المسؤولية الذي يمكّنهم من التعامل مع هذا التهديد، من أجل استكشاف طبيعته والخروج بحلول، حتى لو اتسمت بقدر أكبر من التعقيد مما طرحناه في هذه الدراسة، للتعامل معه.

يتوجب اعتماد التوصيات السياساتية التالية والتوسع فيها من جانب الأجهزة الحكومية:

- يتعين على إسرائيل أن توظف قدرًا أكبر من الاهتمام والموارد للتهديد الذي يفرضه الإرهاب النووي عليها، وذلك على المستويات الاستخباراتية، والعملياتية والدبلوماسية وعلى مستوى التخطيط الاستراتيجي.
- يجب تعيين مسؤول رفيع المستوى بحيث يتولى المسؤولية عن جهاز مشترك لإعداد سياسة بشأن الإرهاب النووي وتنسيق العمل على إعدادها.
- يجب تكريس الجهود الحثيثة والدؤوبة في سبيل إعداد التدابير التي تستهدف منع قيام تهديد الإرهاب النووي وإدارة التبعات الناجمة عنه بصورة منفردة وبالتعاون مع الولايات المتحدة ومع غيرها من الدول.
- ينبغي على إسرائيل أن تتبنى سياسة ردع منيعة وصلبة وأن تتوسع في تفسيرها وشرحها، بحيث تشتمل على المنهجية التي تقضي "بتوجيه الرد الانتقامي أولاً من دون إثارة أية أسئلة"، والتي استعرضناها في ثنايا هذه الدراسة.
- يجب على الهيئات الحكومية إعداد دراسة وافية وشاملة بالتعاون مع خبراء خارجيين من جميع أنحاء العالم من أجل الوقوف على القيم المحتملة التي تحتل أهميةً بالنسبة لتنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات ذات النزعة العدمية التي تستهدف استئصال إسرائيل وإبادتها، بحيث تشكل هذه الدراسة الأساس المطلوب لردعها. فلا يمكننا ببساطة أن نسمح لأنفسنا باعتبار القاعدة وتلك التنظيمات مستعصيةً على الردع.
- يجب إجراء حوار على أعلى المستويات مع الولايات المتحدة ومع غيرها من الدول المهتمة في هذا الشأن من أجل إعداد سياسة توضع بالتنسيق المشترك فيما بينها. ويجب أن يشكل التهديد الذي يفرضه الإرهاب النووي جزءًا لا يتجزأ من "الحوار الإستراتيجي" الذي يجري مع الولايات المتحدة بعدة أشكال، من قبيل المجموعة السياسية العسكرية المشتركة.
- تعتبر البرامج التي تنفذها الولايات المتحدة وإسرائيل لمحاربة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة النووية جزءًا مهمًا لا يتجزأ من الجهود التي تبذل في سبيل منع تنظيم القاعدة وغيره من المنظمات من شن الاعتداءات الإرهابية باستخدام الأسلحة النووية. كما يجب العمل على توسيع نطاق هذه البرامج.

لم يقم حتى هذا اليوم أي دليلٌ مقنع على أن أية جماعة إرهابية امتلكت سلاحًا نوويًا أو المواد الضرورية لتصنيعه. ففي الواقع، تعتبر التحديات الفنية التي تواجه تلك الجماعات لإنتاج هذا السلاح ضخمة، حتى بالنسبة لتنظيم كتنظيم القاعدة. ولكن هذه الأخبار السارة تنطوي على ثغرة خطيرة. فهذه الأخبار صحيحة بالنسبة "إلى حدّ ما وصل إلى علمنا" فقط.[٥٨] وبصرف النظر عن النوايا المحتملة التي يخفيها خصمنا، سواء أكانت تستهدف استخدام القدرات النووية ضدنا بصورة فعلية أم ردعنا أم إكراهنا على الإذعان له، ينبغي على إسرائيل أن تأخذ في الحسبان أن التهديد الإرهابي الذي يشتمل على استخدام تلك القدرات النووية يمكن أن يبرز أمامها في المستقبل المنظور، وبالتالي يتوجب عليها التصرف وفق ذلك من أجل تقليصه. وحتى لو كانت احتمالية التهديد ضئيلة في هذه المرحلة، فإن التكاليف المحتملة قد تكون هائلة، بحيث يمكن أن يتغير تقويم ذلك التهديد بصورة جذرية على مدى السنوات القادمة. لقد آن الأوان لكي نتصرف الآن.

[ترجمة ياسين السيّد]

الهوامش

1 A. Shavit, "Barak: It's Clear that the Calm Was Not a Mistake: We Have No Interest in War" (in Hebrew), Haaretz, December 18, 2008, p. 1.

2 "Obama Supports Initiative Combating Nuclear Terrorism," US Department of State Website, June 30, 2009. Available at http://www.america.gov/st/texttransenglish/2009/June/20090630111842xjsnommis0.7028009.html.

3 M. Bunn, "Securing the Bomb," Project on Managing the Atom, Nuclear Threat Initiative, Washington, D.C. and Harvard University, November 2008. Available at http://www.nti.org/e_research/Securing_the_bomb08.pdf.

4 W. Skane, "A Nuclear Tipping Point? NAS Hosts Symposium on Post-Cold War US Nuclear Strategy," The National Academy of Sciences, In Focus Magazine, vol. 4, no. 3, fall/winter 2004, available at http://www.infocusmagazine.org/4.3/meetings.html; G. Allison, Nuclear Terrorism (New York: Henry Holt, 2004).

5 R. Mowatt-Larssen, "Al-Qaeda Weapons of Mass Destruction Threat: Hype or Reality?" Belfer Center, Harvard Kennedy School, January 2010.

6 M. Bunn, "Preventing a Nuclear 9/11," Issues in Science & Technology, vol. 21, no. 2, winter 2005, pp. 55-62.

7 Quoted in an article by N. Macfarquhar, "Rate of Nuclear Thefts 'Disturbingly High' Monitoring Chief Says," New York Times, October 28, 2008.

8 Professor Sean Gregory, in West Point Journal, quoted in Y. Melman, "British Expert: Taliban and Al Qaeda Tried to Attack Nuclear Facilities" (in Hebrew), Haaretz, August 13, 2009, p. A7.

9 Allison, Nuclear Terrorism, pp. 9, 68; Bunn, "Securing the Bomb," p. 23.

١٠ المصدر السابق، ص. ٣١.

11 Peter Huessy, Member of the Board, US National Center for Critical Incident Analysis, February 15, 2007. Available at www.dtic.mil/ndia.

12 G. Allison, "Time to Bury a Dangerous Legacy," Yale Global Online. Available at www.yaleglobal.yale.edu/display.article?id=10503.

13 R. Vartabedian, "How the US Seeks to Avert Nuclear Terrorism," Los Angeles Times, January 6, 2008, p. A1.

14 M. Bunn and A. Wier, "Terrorist Nuclear Weapon Construction: How Difficult?" in Confronting the Specter of Nuclear Terrorism, The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Philadelphia, September 2006; Bunn, "Securing the Bomb," p. 6.

15 M. Levi, On Nuclear Terrorism (Cambridge: Harvard University Press, 2007), p. 29; Bunn, "Securing the Bomb."

16 C.D. Ferguson and W.C. Potter, "The Four Faces of Nuclear Terrorism," Center for Nonproliferation Studies, Monterey Institute of International Studies, 2004, p. 37; US Government, "World at Risk: Report of the Commission on the Prevention of WMD Proliferation and Terrorism," 2008, Part One: Biological and Nuclear Risks.

17 R. Mowatt-Larssen, Al Qaeda Weapons of Mass Destruction Threat: Hype or Reality? (Belfer Center, Harvard Kennedy School, January 2010), p. 2; D. Byman, "Do Counterproliferation and Counterterrorism Go Together?" Political Science Quarterly, vol. 122, no. 1, spring 2007, p. 38; P.D. Zimmerman and J.G. Lewis, "The Bomb in the Backyard," Foreign Policy, vol. 157, November/December 2006, pp. 32-39; Allison, Nuclear Terrorism, pp. 11-12; Levi, On Nuclear Terrorism, p. 29; Bunn, "Securing the Bomb," p. 3; Ferguson and Potter, The Four Faces of Nuclear Terrorism, p. 17.

18 Bunn, "Securing the Bomb," p. 4.

19 US Government, "World at Risk: Report of the Commission on Prevention of WMD Proliferation and Terrorism."

20 Bunn, "Securing the Bomb," p. 5; see also Mowatt-Larssen, "Al-Qaeda Weapons of Mass Destruction Threat: Hype or Reality?"

21 Ferguson and Potter, "The Four Faces of Nuclear Terrorism," pp. 2, 325; Bunn, "Securing the Bomb," p. 7.

22 Ferguson and Potter, "The Four Faces of Nuclear Terrorism," pp. 2, 54-55.

23 UNDP Development Challenges for the Arab Region: A Human Development Approach, vol. 1, New York 2009, pp. 18-20, 46.

24 L.R. Beres, "Israel, the 'Peace Process' and Nuclear Terrorism: Recognizing the Linkages," Studies in Conflict and Terrorism, vol. 21, 1988, p. 68; See Brent Scowcroft in G. Allison, "Nuclear Disorder: Surveying Atomic Threats," Foreign Affairs, vol. 89, no. 1, January/February 2010, pp. 74-85.

25 Beres, "Israel, the 'Peace Process' and Nuclear Terrorism: Recognizing the Linkages," p. 67.

26 Y. Ben-Israel, Conference at INSS, "Security Challenges of the Twenty-First Century," December 15, 2009;

٢٧ ويقدر أنتوني كوردسمان وقوع ما يتراوح بين ٢٠٠،٠٠٠ إلى ٨٠٠،٠٠٠ شخص إذا شمل الاعتداء منطقة حيفا كذلك.

27 Mowatt-Larssen, Al-Qaeda Weapons of Mass Distraction Threat: Hype or Reality?, p. 13.

٢٨ تحمل هذه العبارة مدلولاً دينيًا يشير إلى المستقبل الذي يعم فيه السلام والإخاء على الأرض ويخلو من الجريمة والحرب. وتنطوي العديد من الأديان على هذا المفهوم، حيث يشار إليه في المسيحية بـ"مملكة الله". (ملاحظة المترجم)

29 B.M. Jenkins, Will Terrorists Go Nuclear? (New York: Prometheus, 2008), pp. 277-8.

30 M. Bunn and A. Newman, "Preventing Nuclear Terrorism," Belfer Center, November 2008, p. 5.

31 G. Allison, "Nuclear Disorder: Surveying Atomic Threats."

32 Quoted by Gidi Weitz, "By 2026 Ehud Barak Intends to Return to Premiership" (in Hebrew), Haaretz, May 1, 2009.

33 Beres, "Israel, the 'Peace Process' and Nuclear Terrorism: Recognizing the Linkages," p. 60.

٣٤ اتصال خاص.

35 I. Eichner, "Preparations to Prevent Smuggling of 'Dirty Bomb' at Ben-Gurion Airport" (in Hebrew), Yediot Aharonoth, April 30, 2008; private communication.

36 Ferguson and Potter, The Four Faces of Nuclear Terrorism, pp. 23, 265-6.

٣٧ اتصال خاص.

38 Amos Harel, "Fear of Terrorists Using 'Dirty Bomb' in Populated Areas of Israel" (in Hebrew), Haaretz, November 7, 2008.

39 IDF Homefront Command homepage available at www.oref.org.il/185-3119-he/PAKAR.aspx.

٤٠ مكتب الناطق الرسمي باسم قوات الدفاع الإسرائيلية، ٢٠ آب ٢٠٠٨.

41 Harel, "Fear of Terrorists Using 'Dirty Bomb' in Populated Areas of Israel"; Kobi Finkler, Channel 7 radio news, November 9, 2008.

42 A. Peffer, "The Biggest Emergency Exercise in the Nation's History Began this Morning" (in Hebrew), Haaretz, May 31, 2009; A. Peffer and Y. Stern, "Obedient Civilians Find Locked Shelters" (in Hebrew), Haaretz, June 3, 2009; Harel, "Fear of Terrorists Using 'Dirty Bomb' in Populated Areas of Israel."

43 D. Byman, "Iran, Terrorism and Weapons of Mass Destruction," Studies in Conflict and Terrorism, vol. 31, 2008, pp. 169, 178; A. Shavit, "Unity Prior to Violence" (in Hebrew), Haaretz, February 26, 2009.

44 Ferguson and Potter, "The Four Faces of Nuclear Terrorism," pp. 28, 42; Jenkins, Will Terrorists Go Nuclear?

45 Ferguson and Potter, "The Four Faces of Nuclear Terrorism," p. 42.

46 R. Tsafrir and A. Benn, "Under Construction: National Command Secure from Nuclear Attack" (in Hebrew), Haaretz, November 15, 2002.

47 Ferguson and Potter, "The Four Faces of Nuclear Terrorism," p. 6.

48 US Government, "National Strategy for Combating Terrorism"; S.M. Simon and D. Benjamin, "The Terror," Survival, vol. 43, no. 4, 2001, p.14; W. Langewiesche, The Atomic Bazaar (New York: Farar, Straus and Giroux, 2007), p. 17; Jenkins, Will Terrorists Go Nuclear?, pp. 277-8.

٤٩ يعتقد وزير الدفاع الأسبق، موشيه آرنس، أن كلاً من حزب الله وحماس، والقاعدة على وجه الخصوص، مستعصية على الردع. أنظر المقالة التي كتبها في هذا الشأن:

Arens, "Deterrence? A Fantasy" (in Hebrew), Haaretz, January 14, 2009.

50 Jenkins, Will Terrorists Go Nuclear?, pp. 282-90.

51 Bunn, "Securing the Bomb," p. 129; "Obama Supports Initiative Combating Nuclear Terrorism," Remarks at the 2009 Plenery Meeting of the Global Initiative to Combat Nuclear Weapons, Transcript from the US Department of State. Available at www.america.gov/st/texttransenglish/2009/June/20090630111842xjsnommis0.7028009.html.

52 G. Allison, "How to Keep the Bomb from Terrorists," Newsweek, March 23, 2009, p. 26.

٥٣ اتصال خاص، ٢٩ أيلول ٢٠٠٩.

٥٤ أنظر:

C. Freilich, "National Security Decision Making in Israel: Processes, Pathologies and Strengths," Middle East Journal, vol. 60, no. 4, 2006, pp. 635-63.

٥٥ أنظر:

"National Strategy for Combating Terrorism," US Government, White House, September 2006, available at http://www.state.gov/s/ct/rls/wh/71803.htm; Bunn, "Securing the Bomb"; Allison, Nuclear Terrorism; Levi, On Nuclear Terrorism; Ferguson and Potter, The Four Faces of Nuclear Terrorism.

٥٦ أنظر:

Jenkins, Will Terrorists Go Nuclear? pp. 286-7.

57 J.G. Stein, "Extended Deterrence in the Middle East: American Strategy Revisited," World Politics, vol. 39, no. 3, April 1987, pp. 326-52; See also C. Freilich, "Speaking about the Unspeakable: The US Dialogue on Iran's Nuclear Program," Washington Institute for Near East Policy, 2007; and "Defusing an Existential Threat," Arms Control Today, vol. 38, no. 3, November 2008, pp. 6-11.

58 Bunn, "Securing the Bomb," pp. 12-14.